عصمة الأنبياء والرسل قبل النبوة

د. ذياب بن مدحل العلوي

أكاديمي سعودي، أستاذ مشارك بقسم العقيدة،
كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية

ملخص البحث

يتألف البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة؛ جاء التمهيد في مبحثين؛ المبحث الأول عرّف العصمة في اللغة والاصطلاح، وبين أن التعريف الاصطلاحي الجامع للعصمة هو: حفظ الله عَزَّوَجَلَّ ومنعه لعبده من الوقوع في الذنوب والمعاصي ابتداء، أو من الإقرار عليها، أو من الإصرار عليها، وعدم التوبة منها انتهاء، وهذا التعريف يشمل الأنبياء والرسل، وغيرهم، وتطرقت فيه إلى ذكر الفروق بين عصمة الأنبياء وعصمة غيرهم من آحاد الأمة من عدة جهات؛ الأولى: من جهة أصل العصمة، والثانية: من جهة حكم العصمة، والثالثة: من جهة الذنوب التي قد تقع من الأنبياء والرسل ومن غيرهم.

وذكر المبحث الثاني من التمهيد أقوال الناس في عصمة الأنبياء عمومـًا، فمنهم من غلا في نفي العصمة، ومنهم من غلا في إثباتها، وبين هذين درجات، وأقوال.

وبيّن المبحث الأول والثاني أدلة من قال بالعصمة وعدمها للأنبياء والرسل قبل النبوة.

وحقق المبحث الثالث القول في مسألة عصمة الأنبياء قبل النبوة، وأهم ما خلص إليه هذا المبحث: أن الأنبياء والرسل خيار أقوامهم، ولهذا اصطفاهم الله عَزَّوَجَلَّ، ومع هذا فليس في النبوة ما يستلزم أن يكون النبي قبل

النبوة معصومـًا، ولكن يجب أن يفرق بين النبي الذي ينشأ بين قوم مشركين، لم تسبق لهم دعوة، وبين من ينشأ بين قوم مؤمنين، لهم شريعة، وبعث فيهم أنبياء، وبين من بعث إلى قوم على بقايا من دين نبي سابق، فالأول لا يجوز عليه الشرك، والكفر، وكثير من المعاصي التي نزل تحريمها في شرعهم، مثل: أنبياء بني إسرائيل، أما من نشأ بين قوم مشركين، لم تسبق لهم دعوة، ولم يأتهم نبي؛ فليس على النبي غضاضة، أو نقص، وعيب؛ إذا كان على دينهم، وهذا مثل: شعيب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وإبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ولوط عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، أما من نشأ بين قوم مشركين كانوا على بقية من دين نبي سابق فهذا يكون وسطـًا بين القسمين السابقين، ما بقي من الدين السابق الأظهر أنه لا يخالفه، وما كان غير ذلك فمحل بحث، ونظر، وهذا مثل: نبينا محمد ﷺ، وأن الله عَزَّوَجَلَّ حفظ نبينا محمدا ﷺ وصانه من الشرك، وعبادة الأصنام، وحفظه من كثير من الذنوب، والمعاصي، ولا يلزم أن يكون كل الأنبياء كذلك، فإن نبينا محمداً ﷺ أفضل الأنبياء، والرسل.

ثم جاءت الخاتمة شاملة أهمَّ ما سطره البحث، وجالت به أحرفه.

ذياب بن مدحل العلوي

diyabmedhel@gmail.com

The ismah of the Prophets and Messengers before their Prophethood

Dr. Dhiyab bin Medhel al-Alawi

Saudi academic, associate professor, at the Department of Creed in the Islamic University

Abstract

This research consists of an introduction, preface, three chapters and an ending. The preface consists of two chapters; the first one explains the meaning of *ismah* in the language and its definition. The comprehensive definition of *ismah* is that Allah safeguards and prevents His slave from committing sins in the first place, or that the slave continuous to commit them and does not repent thereafter. This definition includes the prophets, messengers and others then them. I also mentioned the differences between the *ismah* of the prophets and the *ismah* of others from different angels; the first one is the foundation of the *ismah*, the second is the ruling of the *ismah* and the third regarding the sins that could be committed by the prophets and messengers and others than them. The second chapter of the preface mentions the different opinions in general regarding the *ismah* of the prophets, some of them exaggerated in denying the *ismah* whilst others exaggerated in affirming it and between these two opinions are different levels and views.

The first and the second chapter explained the evidences mentioned by those who had the opinion of *ismah* and those who did not.

The third chapter examined the correct opinion regarding the *ismah* of the prophets and messengers. The most important results that this chapter concluded are that the prophets and messengers are the best of their people and that is why Allah choose them. That however, does not mean that the prophet was infallible before being a prophet. It is important to make difference between a prophet who was raised between polytheists who did not receive *da'wah* and a prophet who was raised amongst believers with a *shari'ah* and had prophets among them. It is impossible that they could fall into polytheism or unbelief and many of the sins that were prohibited in their laws; like the prophets of Banu Isra'il. When it comes to the prophets that were raised amongst polytheist that did not have any prophets before them then it is not any defect, disgrace or shame if they used to have the same religion as their people like Shu'ayb, Ibrahim and Lut. When it comes to the prophets that were raised amongst polytheists that followed some remaining parts of the religion of a former prophet then he is between those two mentioned categories. Regarding to what was remaining from the former religion then it is apparent that he does not differ from it and regarding to other things then it should be something that is studied. An example of this category is our prophet Muhammad ﷺ, because Allah safeguarded our prophet Muhammad ﷺ and preserved him from falling in to

polytheism and worshiping statues, as well as Allah preserved him from committing a lot of sins and faults. It is not necessary that all of the prophets were like that, because our prophet Muhammad ﷺ was the best of all prophets and messengers. The research ended with a comprehensive closure that mentioned the most important conclusions.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه، ومن والاه إلى يوم نلقاه.

أما بعدُ؛ فقد تنوعت النصوص الشرعية في الدلالة على عظيم مكانة الإيمان بالأنبياء والرسل من الإيمان، وسمو منزلته، وعلو رفعته، فأخبر عَزَّوَجَلَّ بأن الإيمان بجميع الأنبياء من خصال البر التي من يفعلها فهو من الذين صدقوا ومن المتقين، كما في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وأخبر عَزَّوَجَلَّ بأن الرسول ﷺ والمؤمنين آمنوا بجميع ما أنزل إليهم من ربهم؛ الذي منه: الإيمان بجميع الأنبياء، والمرسلين، وأنهم لا يفرقون بين أحد منهم، كما في قوله تعالى: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وأمر عَزَّوَجَلَّ النبي ﷺ -والمؤمنون به تبع له- أمر وجوب بالإيمان بجميع ما أنزل على الأنبياء، والرسل، وأتَوا به، وعدم التفريق بين أحد

منهم، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٤].

وأمر الله عَزَّوَجَلَّ المؤمنين أمر وجوب بالإيمان بجميع ما أنزل على الأنبياء، والرسل، وأتوا به، والإخبار بأنهم آمنوا بالجميع إيمانا بدون تفريق بين أحد منهم، كما في قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦].

وأمر عَزَّوَجَلَّ المؤمنين أمر وجوب بالإيمان بالله، ورسله، وكتبه، ثم أخبر بأن من يكفر بجملة أمور -التي منها: أن يكفر بالأنبياء والرسل- فقد ضل ضلالاً بعيداً، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

وأخبر أن من كذّب ولو نبياً واحداً فهو كمن كذب بالجميع، وهذا يقتضي أن الإيمان بالأنبياء والرسل هو جملة واحدة لا تتبعض، وكلٌّ لا يتجزأ، وهذا كما في قول الله عَزَّوَجَلَّ في قوم نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، وقوله في قوم هود عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٢٣]، وقوله في قوم صالح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١]،

وقوله في قوم لوط عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٠]، وقوله في أصحاب الأيكة: ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٦].

وأخبر بكفر كل مَنْ فَرَّقَ في الإيمان بين الأنبياء، والرسل، فآمن ببعض، وكفر ببعض، وأن كفره هو الكفر الحق، وفي المقابل أخبر بأن الذين آمنوا بجميع الأنبياء، والرسل، ولم يفرّقوا بين أحد منهم، سوف يؤتيهم الله عَزَّوَجَلَّ أجورهم، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٥١﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُو۟لَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١٥٠ - ١٥٢].

ومن هذا: الأدلة التي فيها الإخبار بأن اليهود والنصارى من أصحاب النار إذا فرقوا في الإيمان بين نبينا محمد ﷺ وبين أنبيائهم، كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «والذي نفس محمد بيده! لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي، ولا نصراني، ثم يموت، ولم يؤمن بالذي أرسلت به؛ إلا كان من أصحاب النار»(١).

ومن هذا: إخبار النبي ﷺ أنه أُمِرَ بقتال جميع الناس من أهل الكتاب

(١) رواه مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، ونسخ الملل بملته، ص (٧٧)، رقم: (٣٨٦).

وغيرهم حتى يؤمنوا به، كما في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوه عصموا مني دماءهم، وأموالهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»(١).

وأخبر عَزَّ وَجَلَّ بأن الإيمان بالأنبياء والرسل هو أحد أركان الإيمان العظام، وأصوله الكبار؛ التي لا يتم إيمان العبد إلا بها، ولا يكمل إيمانه إلا بإتمامها، يدل عليه سؤال جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ رسول الله ﷺ عن الإيمان، فقال: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر»، قال: صدقت(٢).

يقول ابن القيم: «العلم المفروض تعلمه ضربان: ضرب منه فرض عين، لا يسع مسلما جهله، وهو أنواع: **النوع الأول**: علم أصول الإيمان الخمسة: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر. فإن من لم يؤمن بهذه الخمسة لم يدخل في باب الإيمان، ولا يستحق اسم المؤمن»(٣).

---

(١) رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ﴾، ص (٧)، رقم: (٢٥)، واللفظ له، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، ص (٣٣)، رقم: (١٢٩).

(٢) رواه مسلم، كتاب الإيمان، ص (٢٤ - ٢٥)، رقم: (٩٣)؛ من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) مفتاح دار السعادة (١ / ٤٨١)، ويقول ابن القيم في الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (١ / ٣٦٥): «إن أصول الإيمان خمسة، وهي: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر».

ولما كان الإيمان بالأنبياء والرسل بهذه المنزلة العظيمة، والمكانة الرفيعة؛ آثرت أن أبحث في بعض مسائله، والغوص في شيء من دقائقه، لعلي أجلي جزءاً من حقائقه، وأوضح شطراً من مباحثه، فوقع الاختيار على عنوان (عصمة الأنبياء والرسل قبل النبوة) جعلته في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث.

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف العصمة في اللغة، والاصطلاح، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف العصمة في اللغة.

المطلب الثاني: تعريف العصمة في الاصطلاح.

المبحث الثاني: أقوال الناس في عصمة الأنبياء عمومـًا.

المبحث الأول: أدلة من قال بعدم عصمة الأنبياء والرسل قبل النبوة.

المبحث الثاني: أدلة من قال بعصمة الأنبياء والرسل قبل النبوة.

المبحث الثالث: تحقيق القول في مسألة: عصمة الأنبياء قبل النبوة.

أسأل الله الوهاب أن يسعدني فيه بالصواب، ويفرحني فيه بالرضوان، ويدخلني، ووالدي، وجميع المسليمن الجنان، إنه قريب، سميع، مجيب.

وصلِّ اللهم وسلم، على عبدك، ونبيك، ورسولك؛ محمد.

تمهيد

المبحث الأول
تعريف العصمة في اللغة، والاصطلاح

۞ المطلب الأول: تعريف العصمة في اللغة[١]:

العصمة في اللغة من: عصم، يعصم، عصمة، وهو عاصم، ومعصوم، وهي عواصم...

وأصل العصمة في كلام العرب: المنع، يقول ابن منظور: «العصمة في كلام العرب: المنع»[٢].

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: ٣٢]، «أي: امتنع، وسميت العصمة عصمة؛ لأنها تمنع من ارتكاب المعصية»[٣].

وقيل: أصل العصمة: الحفظ.

وقيل: أصل العصمة: الربط، ثم صارت بمعنى: المنع.

وقيل: أصل العصمة: التمسك بما يعصمك، ويمنعك، يقول ابن الأثير: «العِصْمةُ: المنعة، والعاصمُ: المانعُ الحامي، والاعْتِصامُ: الامتِساك

(١) انظر: الصحاح للجوهري ص (٧١١)، والعين للخليل الفراهيدي (١ / ٣١٣)، وتاج العروس للزبيدي (٣٣/ ١٠٠).

(٢) لسان العرب (٩ / ٢٤٤).

(٣) تفسير القرطبي (٥ / ١٢٥).

بالشيء، افتعال منه»(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [آل عمران: ١٠١]، فإن «معناه: يتمسك، ويستذري، وعصم الشيء إذا منع وحمى، ومنه قوله: ﴿ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ ﴾ [هود: ٤٣]، والعصم: الأسباب التي يمت بها، ويعتصم من الخيبة في الغرض المطلوب»(٢).

ويقول ابن القيم: «الاعتصام: افتعال من: العصمة، وهو: التمسك بما يعصمك ويمنعك من المحذور، والمخوف، فالعصمة: الحمية، والاعتصام: الاحتماء، ومنه سميت القلاع: العواصم؛ لمنعها، وحمايتها»(٣).

ويؤيده مشيراً إليه: قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، فإن «معناه: تمنعوا وتحصنوا به... والحبل في هذه الآية مستعار؛ لما كان السبب الذي يعتصم به، وصلة ممتدة بين العاصم والمعصوم، ونسبة بينهما، شبه ذلك بالحبل الذي شأنه أن يصل شيئًا بشيء، وتسمى العهود والمواثيق: حبالاً»(٤).

وهي معان -كما ترى- متقاربة، وقد جعلها ابن فارس كلها معنى واحداً في قوله: «عصم: العين والصاد والميم أصل واحد صحيح، يدل على

---

(١) النهاية في غريب الأثير ص (٦٠٨).

(٢) تفسير ابن عطية ص (٣٣٧).

(٣) مدارج السالكين (١ / ٤٥٧ – ٤٥٨).

(٤) تفسير ابن عطية (٣٣٧)، وانظر: البحر المحيط (٣ / ٢٨٦).

إمساك، ومنعة، وملازمة، والمعنى في ذلك كله معنى واحد، من ذلك: العصمة: أن يعصم الله -تعالى- عبده من سوء يقع فيه، واعتصم العبد بالله -تعالى-: إذا امتنع، واستعصم: التجأ.

وتقول العرب: أَعْصَمْتُ فلانـًا؛ أي: هيأت له شيئـًا يعتصم بما نالته يده؛ أي: يلتجئ، ويتمسك به»(١).

۞ المطلب الثاني: تعريف العصمة في الاصطلاح:

يعرف الحافظ ابن حجر عصمة الأنبياء والرسل بقوله: «عصمة الأنبياء -على نبينا وعليهم الصلاة والسلام-: حفظهم من النقائص، وتخصيصهم بالكمالات النفيسة، والنصرة، والثبات في الأمور، وإنزال السكينة، والفرق بينهم وبين غيرهم: أن العصمة في حقهم بطريق الوجوب، وفي حق غيرهم بطريق الجواز»(٢).

ويعرفها الراغب الأصفهاني بقوله: «عصمة الأنبياء: حفظه إياهم، أولاً بما خصهم به من صفاء الجوهر، ثم بما أولاهم من الفضائل الجِسْمِية، والنَّفْسِية، ثم بالنصرة وبتثبيت أقدامهم، ثم بإنزال السكينة عليهم، وبحفظ قلوبهم، وبالتوفيق»(٣).

---

(١) معجم مقاييس اللغة ص (٧٥١).

(٢) فتح الباري (١١ / ٥١٠).

(٣) المفردات في غريب القرآن ص (٣٤٠).

ويعرفها الجرجاني بأنها «ملكة اجتناب المعاصي مع التمكن منها»[١].

والذي يظهر أن التعريف الجامع للعصمة هو: حفظ الله عَزَّوَجَلَّ ومنعه لعبده من الوقوع في الذنوب والمعاصي ابتداء، أو من الإقرار عليها، أو من الإصرار عليها، وعدم التوبة منها انتهاء[٢].

فالعصمة قبل الوقوع في الذنب منع الله عَزَّوَجَلَّ عبدَه من المعصية، مع تمكّن العبد من الفعل، فليس معنى العصمة عدمَ القدرة على المعصية، كما يقوله البعض[٣]، بل معناه: حفظ الله عَزَّوَجَلَّ ومنعه عبدَه من المعصية.

فالعصمة من الله عَزَّوَجَلَّ للعبد عن المعصية حفظه ومنعه عنها، مثل إعانته على الطاعة، كلاهما توفيق من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

والعصمة بعد الوقوع في الذنب تشمل مراتب عدة:

فقد تكون العصمة من الذنوب: العصمة من الإقرار على الذنوب، والمعاصي.

وقد تكون العصمة من الذنوب: العصمة من الإصرار على الذنوب، والمعاصي.

---

(١) التعريفات للجرجاني ص (١٥٠)، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف ص (٢٤٢).

(٢) هناك عدة تعريفات للعصمة شرعـًا، وما ذكرته هو على الصحيح، ثم هو تعريف جامع في نظري -والله أعلم-، وانظر: لوامع الأنوار البهية (٢ / ٣٠٣)، وشرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين ص (٥٧١)، والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد ص (٢١٣).

(٣) نقله الزبيدي في تاج العروس (٣٣ / ١٠٠) عن أهل الكلام، قال: «وهو الذي اعتمده ابن الهمام».

فقد يؤذن للعَبْد بالذنب كونـًا، وإن كان لا يقر عليه شرعـًا، لكنه يعصم ويحفظ من الإصرار على المعصية.

وقد تكون العصمة من الذنوب: العصمة من الموت على الذنب، فقد يؤذن للعَبْد على الذنب كونـًا، وإن كان لا يقر عليه شرعـًا، ويُصِرُّ على الذنب، لكنه يعصم من الموت عليه فيوفقه الله عَزَّوَجَلَّ للتوبة منه.

وهذا التعريف يشمل الأنبياء، والرسل، ويشمل غيرهم، أما الفرق بين عصمة الأنبياء وعصمة غيرهم من آحاد الأمة فمن عدة جهات:

الأولى: من جهة أصل العصمة: فالأصل في الأنبياء والرسل أنهم معصومون إلا ما قيل في الصغائر، أما الأصل في غير الأنبياء والرسل أنهم ولو بلغ ما بلغ فهو غير معصوم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «بخلاف غير الأنبياء؛ فإنهم ليسوا معصومين كما عصم الأنبياء، ولو كانوا أولياء لله»(١).

ويقول ابن القيم: «العصمة منتفية إلا عن الرسل، ومجموع الأمة»(٢).

ويقول الحافظ ابن حجر: «إن غير النبي -ولو بلغ من الفضل الغاية- ليس بمعصوم»(٣).

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠ / ٢٩٠).
(٢) مدارج السالكين (١ / ٧١).
(٣) فتح الباري لابن حجر (٧ / ٢٦).

الثانية: من جهة حكم العصمة في حقهم: فهي واجبة في حق الأنبياء والرسل، أما غيرهم فعلى سبيل الجواز، فقد يعصم من بعض الذنوب، ولا يعصم من البعض الآخر، يقول ابن حجر في الفرق بين عصمة الأنبياء والرسل وعصمة غيرهم: «الفرق بينهم وبين غيرهم: أن العصمة في حقهم بطريق الوجوب، وفي حق غيرهم بطريق الجواز»[١].

الثالثة: من جهة الذنوب التي قد تقع من الأنبياء والرسل ومن غيرهم: فالأنبياء والرسل معصومون من جميع الذنوب إلا الصغائر على الصحيح، والصغائر وإن وقعت من الأنبياء فإن العصمة في حقهم تأتي في عدم إقرارهم عليها، وعدم إصرارهم، والعصمة من عدم التوبة منها، وهذا ما لا يتأتى لغير الأنبياء.

أما غير الأنبياء فالأصل أنهم غير معصومين من جميع الذنوب، وقد يعصم الله عَزَّوَجَلَّ من يشاء من خلقه عما يشاء من الذنوب.

المبحث الثاني
أقوال الناس في عصمة الأنبياء عموماً

اختلفت أقوال الناس، وتعددت مذاهبهم، وتشعبت آراؤهم؛ في عصمة الأنبياء والرسل: فذهب بعض الخوارج، وبعض المعتزلة، وبعض المرجئة؛

(١) فتح الباري لابن حجر (١١ / ٥١٠).

إلى القول بعدم عصمة الأنبياء عن الكبائر والصغائر مطلقـاً[١].

وحُكي عن بعض الكرامية القول بعدم عصمة الأنبياء عن الكبائر والصغائر مطلقـاً، حتى الكذب في البلاغ.

ونسب إلى الكرامية من المرجئة، وابن الطيب الباقلاني من الأشعرية، ومن اتبعه، وإلى اليهود، والنصارى القول بعدم عصمة الأنبياء عن الكبائر والصغائر مطلقـاً، عدا الكذب في البلاغ.

يقول ابن حزم: «اختلف الناس في: هل تعصي الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، أم لا؟

فذهبت طائفة إلى أن رسل الله -صلى الله عليهم وسلم- يعصون الله في جميع الكبائر، والصغائر عمداً، حاشى الكذب في التبليغ فقط.

وهذا قول الكرامية من المرجئة، وقول ابن الطيب الباقلاني من الأشعرية، ومن اتبعه، وهو قول اليهود، والنصارى.

وسمعت من يحكي عن بعض الكرامية: أنهم يجوزون على الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ الكذب في التبليغ أيضـاً.

وأما هذا الباقلاني: فإنا رأينا في كتاب صاحبه أبي جعفر السمناني قاضي الموصل أنه كان يقول: إن كل ذنب دقَّ أو جلَّ فإنه جائز على الرسل، حاشى الكذب في التبليغ فقط، قال: وجائز عليهم أن يكفروا، قال: وإذا نهى النبي ﷺ عن شيء ثم فعله فليس ذلك دليلاً على أن ذلك النهي قد نسخ؛

(١) انظر: أصول الدين للبزدوي ص (١٧٢).

لأنه قد يفعله عاصياً لله عَزَّوَجَلَّ، قال: وليس لأصحابه أن ينكروا ذلك عليه»[١].

ومنهم من جوز وقوع الكبائر والصغائر من الأنبياء سهواً لا عمداً؛ بشرط أن يتذكروه في الحال، وينبهوا غيرهم على أن ذلك كان سهوا، يقول الرازي وهو من الأشاعرة: «الذي نقول به: إنه لم يقع منهم ذنب على سبيل القصد، لا صغير، ولا كبير، وأما السهو فقد يقع منهم، بشرط أن يتذكروه في الحال، وينبهوا غيرهم على أن ذلك كان سهواً»[٢].

ونسبه ابن حزم إلى أهل السنة، والمعتزلة، والنجارية، والخوارج، والشيعة، وقال: إنه به يقول، وهذا في قوله: «وذهبت جميع أهل الإسلام من أهل السنة والمعتزلة والنجارية والخوارج والشيعة إلى أنه لا يجوز البتة أن يقع من نبي أصلاً معصية بعمد، لا صغيرة، ولا كبيرة، وهو قول ابن مجاهد الأشعري، شيخ ابن فورك، والباقلاني المذكورين.

قال أبو محمد: وهذا القول الذي ندين الله -تعالى- به، ولا يحل لأحد أن يدين بسواه، ونقول: إنه يقع من الأنبياء السهو عن غير قصد، ويقع منهم أيضـاً قصد الشيء يريدون به وجه الله -تعالى-، والتقرب منه، فيوافق خلاف مراد الله -تعالى-، إلا أنه تعالى لا يقرهم على شيء من هذين الوجهين أصلاً، بل ينبههم على ذلك، ولا يداثر وقوعه منهم، ويظهر عَزَّوَجَلَّ

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢ / ٣٦٨).

(٢) المحصول (٣ / ٢٢٨)، وانظر: كتاب عصمة الأنبياء ص (٤٠).

ذلك لعباده، ويبين لهم»[١].

ويرى الرافضة: وجوب العصمة للأنبياء من الكبائر، والصغائر، سواء كانت عمداً، أو سهواً، قبل النبوة، أو بعدها، فلا يقع منهم معصية البتة، يقول الشهرستاني في الرافضة: «يجمعهم القول بوجوب التعيين، والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً، عن الكبائر، والصغائر»[٢].

وجوّز الصدوق محمد بن بابويه، وشيخه ابن الوليد الإسهاء من الله -تعالى- لا السهو الذي يكون من الشيطان في غير ما يتعلق بالتبليغ، وبيان الأحكام، يقول المجلسي -وهو من الرافضة الإمامية-: «جملة القول فيه[٣] أن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأنبياء والأئمة صلوات الله عليهم من الذنوب الصغيرة والكبيرة عمداً وخطأً ونسياناً قبل النبوة والإمامة وبعدهما، بل من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله -تعالى-، ولم يخالف في ذلك إلا الصدوق محمد بن بابويه، وشيخه ابن الوليد -قدس الله روحهما-، فإنهما جوّزا الإسهاء من الله -تعالى- لا السهو الذي يكون من الشيطان في غير ما يتعلق بالتبليغ، وبيان الأحكام، وقالوا: إن خروجهما لا يخل بالإجماع لكونهما معروفَي النسب»[٤].

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢ / ٣٦٩).
(٢) الملل والنحل ص (١٦٩)، ونسبه للرافضة أيضاً: الرازي في المحصول (٣/ ٢٢٥).
(٣) أي: في مبحث العصمة.
(٤) بحار الأنوار الجامعة (١٧ / ١٠٨)، ونسب أبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميين (١ / ٥٦) إلى هشام بن الحكم من الرافضة بجواز المعصية على الأنبياء، وهذا في قوله: =

ونسب الرازي إلى الشيعة جواز إظهار الكفر من الأنبياء تقية، وهذا في قوله: «أجازت الشيعة إظهار الكفر على سبيل التقية»(١).

وظاهر كلام الإمام أبي حنيفة أن الأنبياء معصومون من الكبائر مطلقـًا، ومن الصغائر عمداً، إلا نبينا محمداً ﷺ؛ فإنه معصوم من الصغائر والكبائر مطلقـًا، وهذا في قوله: «الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- منزهون عن الصغائر والكبائر، والكفر والقبائح، وقد كانت منهم زلات وخطايا، ومحمد عليه الصلاة والسلام حبيبه وعبده ورسوله ونبيه وصفيه ونقيه، ولم يعبد الصنم، ولم يشرك بالله -تعالى- طرفة عين قط، ولم يرتكب صغيرة ولا كبيرة قط»(٢).

وذهب ابن فورك الأشعري إلى عصمة الأنبياء من الكبائر مطلقـًا، وجوزوا الصغائر بالعمد، يقول ابن حزم: «ذهبت طائفة إلى أن الرسل -عليهم الصلاة والسلام- لا يجوز عليهم كبيرة من الكبائر أصلاً، وجوزوا

=

«اختلفت الروافض في الرسول ﷺ: هل يجوز عليه أن يعصي، أم لا؟، وهم فرقتان: **فالفرقة الأولى** منهم: يزعمون أن الرسول ﷺ جائز عليه أن يعصي الله، وأن النبي قد عصى الله في أخذ الفداء يوم بدر، فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم؛ لأن الرسول إذا عصى فالوحي يأتيه من قبل الله، والأئمة لا يوحى إليهم، ولا تهبط الملائكة عليهم، وهم معصومون، فلا يجوز عليهم أن يسهوا، ولا يغلطوا، وإن جاز على الرسول العصيان، والقائل بهذا القول هشام بن الحكم».

(١) المحصول (٣/ ٢٢٦).

(٢) انظر: الفقه الأكبر ص (٣٨ – ٣٩).

عليهم الصغائر بالعمد، وهو قول ابن فورك الأشعري»[١].

وذهب الجبائي، وأبو هاشم من المعتزلة إلى القول بعصمة الأنبياء من الصغائر، والكبائر مطلقاً، يقول الشهرستاني: «الجبائي وأبو هاشم... يبالغون في عصمة الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عن الذنوب: كبائرها، وصغائرها، حتى منع الجبائي القصد إلى الذنب إلا على تأويل، والمتأخرون من المعتزلة مثل القاضي عبد الجبار وغيره انتهجوا طريقة أبي هاشم، وخالفه في ذلك أبو الحسين البصري، وتصفح أدلة الشيوخ واعترض على ذلك بالتزييف والإبطال»[٢].

ونسب إلى بعض المعتزلة، وبعض أئمة سمرقند القول بعصمة الأنبياء من الصغائر، والكبائر، والزلات، وإنما زلاتهم وعصيانهم ترك الأفضل، يقول البزدوي ضمن كلامه على عصمة الأنبياء: «عند بعض المعتزلة معصومون عن الكبائر والصغائر والزلات جميعاً، وهو مذهب بعض أئمة سمرقند، فقالوا: زلاتهم وعصيانهم ترك الأفضل»[٣].

ونسب إلى أبي الحسن الأشعري القول بعصمة الأنبياء من الصغائر، والكبائر، والزلات؛ بعد النبوة، وزلاتهم وعصيانهم إنما كانت قبل النبوة، يقول البزدوي ضمن كلامه على عصمة الأنبياء: «قال الأشعري: إنهم

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢ / ٣٦٩).

(٢) الملل والنحل ص (٩٦).

(٣) أصول الدين للبزدوي ص (١٧٢).

معصومون عن الكبائر والصغائر جميعـًا، وكذلك عن الزلات، وذنوبهم كانت قبل النبوة»[١].

ويرى السبكي -وهو من الأشاعرة- عصمة الأنبياء من الصغائر والكبائر، ولو سهواً، وهذا في قوله: «الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- معصومون، لا يصدر عنهم ذنب -ولو صغيرة- سهواً، وفاقـًا للأستاذ[٢]، والشهرستاني، وعياض، والشيخ الإمام[٣]»[٤].

ويرى ابن عطية أن الأنبياء معصومون من الكبائر والصغائر مطلقـًا، وهذا في قوله: «أجمعت الأمة على عصمة الأنبياء في معنى التبليغ، ومن الكبائر، ومن الصغائر التي فيها رذيلة، واختلف في غير ذلك من الصغائر، والذي أقول به: إنهم معصومون من الجميع، وإن قول النبي ﷺ: «إني لأتوب إلى الله في اليوم وأستغفره سبعين مرة» إنما هو رجوعه من حالة إلى أرفع منها لتزيد علومه واطلاعه على أمر الله، فهو يتوب من المنزلة الأولى إلى الأخرى، والتوبة هنا لغوية»[٥].

---

(١) أصول الدين للبزدوي ص (١٧٢).

(٢) يقصد: أبا إسحاق الإسفراييني، أفاده المحقق.

(٣) أي: والد المصنف، أفاده المحقق.

(٤) جمع الجوامع ص (٦١).

(٥) المحرر الوجيز ص (١٣٥).

المبحث الأول

أدلة من قال بعدم عصمة الأنبياء والرسل قبل النبوة

ذهب جمع من أهل العلم إلى: أن الأنبياء والرسل غير معصومين قبل النبوة، واستدلوا بعدة أدلّة نقليّة، وعقليّة؛ منها:

• **الدليل الأول**: قالوا: إن العصمة متعلقة بالوحي، فالأمر والنهي لا يكون إلا بعد الوحي، فإن لم يكن وحي لم تكن عصمة، فتمتنع العصمة في حق الأنبياء قبل النبوة؛ لأنه غير متعبد بشيء أصلاً، فضلاً عن القول بعصمته.

يقول القاضي عياض: «قد اختلف في عصمتهم من المعاصي قبل النبوة: فمنعها قوم، وجوزها آخرون.

والصحيح -إن شاء الله-: تنزيههم من كل عيب، وعصمتهم من كل ما يوجب الريب، فكيف والمسألة تصورها كالممتنع، فإن المعاصي والنواهي إنما تكون بعد تقرر الشرع.

وقد اختلف الناس في حال نبينا ﷺ قبل أن يوحى إليه: هل كان متبعـًا لشرع قبله، أم لا؟

فقال جماعة: لم يكن متبعـًا لشيء، وهذا قول الجمهور، فالمعاصي على هذا القول غير موجودة، ولا معتبرة في حقه حينئذ؛ إذ الأحكام الشرعية

إنما تتعلق بالأوامر، والنواهي، وتقرر الشريعة»[١].

• **الدليل الثاني**: ظاهر الآيات المخبرة أن الأنبياء والرسل كانوا على ملة أقوامهم، وملة أقوامهم إنما هي الكفر، فالأنبياء إنما بعثوا لإخراجهم من الكفر والشرك إلى التوحيد، والإسلام، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ۚ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٨ – ٨٩].

وقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [إبراهيم: ١٣].

فظاهر هاتين الآيتين: يدل على أن الأنبياء كانوا على ملة أقوامهم، وملة أقوامهم الكفر، يقول السدي في آية الأعراف: «ما ينبغي لنا أن نعود في شرككم بعد إذ نجانا الله منها، إلا أن يشاء الله ربنا، والله لا يشاء الشرك[٢]،

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢ / ١٨٤).

(٢) يذكر أهل العلم أن المشيئة في النصوص الشرعية لم تأت إلا كونية قدرية، انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١ / ٧٩)، وعقد ابن القيم في شفاء العليل (١ / ٣٩٩) بابـًا مستقلاً بعنوان: «الباب الثاني عشر: في ذكر المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر، وهي: مرتبة المشيئة».

ولكن يقول: إلا أن يكون الله قد علم شيئـًا، فإنه وسع كل شيء علمـًا»[١].

ويقول البغوي في آية إبراهيم: «يعنون: إلا أن ترجعوا، أو حتى ترجعوا إلى ديننا»[٢].

ويقول ابن جرير: «﴿ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ﴾: يقول: لترجعن أنت وهم في ديننا، وما نحن عليه»[٣].

والقول بأن الأنبياء كشعيب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يكونوا على ملة قومهم، وهي الكفر؛ يحتاج إلى دليل سمعي، أو عقلي، ولا دليل سمعي، ولا مانع عقلي، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «أما قولهم: إن شعيبـًا والرسل ما كانوا في ملتهم قط، وهي ملة الكفر؛ فهذا فيه نزاع مشهور، وبكل حال فهذا خبر يحتاج إلى دليل سمعي، أو عقلي، وليس في أدلة الكتاب، والسنة، والإجماع؛ ما يخبر بذلك.

وأما العقل: ففيه نزاع، والذي عليه نظّار أهل السنة: أنه ليس في العقل ما يمنع ذلك.

---

(١) رواه عنه ابن جرير في تفسيره (٦ / ٤)، بسند حسن، كما في الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور (٢ / ٣٣٦)، وزاد السيوطي في الدر المنثور (٦ / ٤٨٠) نسبته إلى ابن أبي حاتم، وأبي الشيخ.

(٢) تفسير البغوي ص (٦٨٣)، والبغوي ممن يرى عصمة الأنبياء قبل النبوة، وقوله هذا في آية إبراهيم يناقض ما قرره قبل في آية الأعراف، وهذا مما لاحظه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير آيات أشكلت (١ / ١٧١ - ١٧٢).

(٣) تفسير ابن جرير (٦ / ٤).

وهذه مسألة تنازع فيها المتأخرون من المنتسبين إلى السنة، والحديث، والمعتزلة»[١].

ومن هنا استشكل هاتين الآيتين ونحوَهما من يقول: إن الأنبياء معصومون قبل النبوة[٢]، وأجابوا بجوابين بناء على قولهم في معنى: (عاد) في الآية[٣]:

الجواب الأول: أن (عاد) هنا بمعنى: صار، وهي مثل قوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ [يس: ٣٩]، فيكون العود هنا بمعنى: الدخول في ملتهم ابتداء.

وعلى هذا لا إشكال في الآية: إذ المعنى: أن المشركين طلبوا من المؤمنين أن يتحولوا ويصيروا إلى ملتهم، وهذا لا يدل على أنهم كانوا على ملتهم في الزمن الماضي.

ورُدّ بأن (عاد) في لغة العرب لها أحوال[٤]:

الحال الأولى: أن تكون مطلقة، وهذه تحتمل أن تكون بمعنى (رجع)،

---

(١) تفسير آيات أشكلت (١ / ١٧٨).

(٢) ممن قاله: أبو حيان في البحر المحيط (٩ / ٣٥١)، وقال في اللباب (١٧ / ٢٢٤): «اعلم أن أهل الأصول على أن الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- كانوا مؤمنين من قبل الوحي، كان النبي ﷺ يعبد الله قبل الوحي على دين إبراهيم، ولم يتبين له شرائع دينه».

(٣) انظر: تفسير الثعلبي (٤ / ٢٦٢)، وزاد المسير ص (٥٠٧)، والتفسير الكبير (١٤/ ١٥٥).

(٤) انظر: النبوات (١ / ١٧٣ - ١٧٧).

أو (صار)، كما في آية (يس).

الحال الثانية: أن تكون مقيدة: والتقييد قد يكون بـــ(في)، كما في حديث أنس ﷺ وفيه: «وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه، كما يكره أن يقذف في النار»[1]، وكما في الآيتين معنا.

وقد يكون التقييد بـــ(اللام)، كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نُهُواْ عَنِ ٱلنَّجۡوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ ﴾ [المجادلة: ٨].

وهذه لا تكون إلا بمعنى (رجع)، ثم تكون بمعنى: رجع إلى شيء، أو رجع عن شيء، ومنه سمي المرتد مرتداً، لرجوعه عن الإسلام، وإن كان ولد عليه، ولم يك كافراً قبل.

الجواب الثاني: أن (عاد) هنا بمعنى: رجع إلى ما كان عليه: وقالوا في معنى الآية عدة أقوال:

القول الأول: أن المراد بالعَود هو: عَوْدُ الأنبياء إلى حالهم قبل دعوتهم لأقوامهم، فقد كانوا ساكتين عن دعوة أقوامهم؛ إذ لم يك ثَـمَّ وحي، يقول الشنقيطي في آية إبراهيم: «بَيَّنَ -تعالى- في هذه الآية الكريمة أن الكفار توعدوا الرسل بالإخراج من أرضهم، والنفي من بين أظهرهم؛ إن لم يتركوا

(١) رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، ص (٦)، رقم: (١٦)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال من اتصف بهن وجد حلاوة الإيمان، ص (٤٠)، رقم: (١٦٥)، واللفظ له.

ما جاءوا به من الوحي»[1].

ويردّه ظاهر قول الكفار لشعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾، ورد شعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ عليهم بقوله: ﴿قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم﴾، وقوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾، وقول الكفار لرسلهم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾.

ففيها طلب الكفار من الأنبياء والرسل العود إلى ملتهم، وملتهم الكفر، ولو أرادوا الرجوع إلى حالة السكوت، وعدم الدعوة التي كانوا عليها قبل؛ لقالوا: إلى ملتكم؛ خطاباً للأنبياء، والرسل، أو سابق عهدكم.

يقول الرازي في آية الأعراف: «اعلم أنّ شعيباً لما قرر تلك الكلمات قال: الذين استكبروا وأنفوا من تصديقه وقبول قوله لا بد من أحد أمرين: إما أن نخرجك ونخرج أتباعك من هذه القرية، وإما أن تعود إلى ملتنا.

والإشكال فيه أن يقال: إن قولهم: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ يدل على أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ كان على ملتهم؛ التي هي الكفر، فهذا يقتضي أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ كان كافراً قبل ذلك، وذلك في غاية الفساد، وقوله: ﴿قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم﴾ يدل أيضا على هذا المعنى»، ثم أجاب بعدة أجوبة[2]، والمقصود: أن الظاهر يرد قولهم، وسيأتي مزيد له في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية قريباً.

(١) أضواء البيان (٣/ ٧٩).

(٢) التفسير الكبير (١٤/ ١٥٥).

ويقول ابن عاشور في آية الأعراف: «قد رددوا أمر شعيب ومن معه بين أن يخرجوا من القرية[١]، وبين العود إلى ملة الكفر.

وقد جعلوا عود شعيب والذين معه إلى ملة القوم مُقسماً عليه، فقالوا: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ﴾، ولم يقولوا: لنخرجنكم من أرضنا، أو تعودن في ملتنا؛ لأنهم أرادوا ترديد الأمرين في حيز القسم، لأنهم فاعلون أحد الأمرين لا محالة، وأنهم ملحّون في عودهم إلى ملتهم.

وكانوا يظنون اختياره العود إلى ملتهم، فأكدوا هذا العود بالقسم، للإشارة إلى أنه لا محيد عن حصوله، عوضاً عن حصول الإخراج؛ لأن أحد الأمرين مرض للمقسمين، وأيضاً فإن التوكيد مؤذن بأنهم إن أبوا الخروج من القرية فإنهم يُكرهون على العود إلى ملة القوم، كما دل عليه قول شعيب في جوابهم: ﴿أَوَلَوْ كُنَّا كَرِهِينَ﴾... والعود: الرجوع إلى ما كان فيه المرء من مكان، أو عمل»[٢].

القول الثاني: أن يكون من باب تغليب حكم الجماعة على القلة، فإنهم لما عطفوا أتباع الأنبياء على الضمير في: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ﴾، وكان الخطاب

---

(١) **فائدة**: يقول ابن عاشور في التحرير والتنوير (٩ / ٥): «وكان إخراج المغضوب عليه من ديار قبيلته عقوبة متبعة في العرب إذا أجمعت القبيلة على ذلك، ويسمى هذا الإخراج عند العرب بالخلع، والمخرج يسمى: خليعاً».

(٢) التحرير والتنوير (٩ / ٦)، ولا بد أن أشير إلى أن ابن عاشور يرى أن عود الأنبياء إلى ملة الكفار هو: سكوتهم.

لشعيب سحبوا عليه حكمهم في العود، فقالوا: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾، وإن كان شعيب والأنبياء برآء مما كان عليه أتباعهم من الكفر قبل الإيمان.

ومن هنا يظهر معنى قول شعيب: ﴿قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾: إذ هو جواب عن قولهم، وجواب عن من تبعه ممن آمن به، وصدقه.

القول الثالث: أن رؤساءهم قالوا ذلك على سبيل التلبيس على العامة والإيهام أن الأنبياء كانوا منهم ومعهم على الكفر، وليس بصحيح.

ورُدّ هذان بأنه قد يصح في آية الأعراف في خطابهم لشعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ، أما آية إبراهيم فلا يتأتى هذان الجوابان؛ لأنها صريحة في خطاب الأنبياء والرسل، فليس لأتباعهم ذكر، يقول البغوي في آية إبراهيم -وهو من القائلين بعصمة الأنبياء قبل النبوة، على ما ذكره في آية الأعراف- يقول: «﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾: يعنون: إلا أن ترجعوا، أو حتى ترجعوا إلى ديننا»[١].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «قوله سبحانه: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ

(١) تفسير البغوي ص (٦٨٣).

﴿نَجَّنَا ٱللَّهُ مِنۡهَاۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٨ – ٨٩]، ظاهره دليل على أن شعيباً والذين آمنوا معه كانوا على ملة قومهم؛ لقولهم: ﴿أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾، ولقول شعيب: أنعود فيها ﴿أَوَلَوۡ كُنَّا كَٰرِهِينَ﴾، ولقوله: ﴿قَدِ ٱفۡتَرَيۡنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنۡ عُدۡنَا فِي مِلَّتِكُم﴾، فدل على أنهم كانوا فيها. ولقوله: ﴿بَعۡدَ إِذۡ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنۡهَا﴾، فدل على أن الله أنجاهم منها بعد التلوث بها. ولقوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾، ولا يجوز أن يكون الضمير عائداً على قومه؛ لأنه صرح فيه بقوله: ﴿لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ﴾، ولأنه هو المحاور له بقوله: ﴿أَوَلَوۡ كُنَّا كَٰرِهِينَ﴾ إلى آخرها، وهذا يجب أن يدخل فيه المتكلم، ومثل هذا في سورة إبراهيم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمۡ لَنُخۡرِجَنَّكُم مِّنۡ أَرۡضِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ رَبُّهُمۡ لَنُهۡلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [إبراهيم: ١٣]، الآية»[1].

القول الرابع: أن معنى آية الأعراف ونحوها: إذ نجانا الله منها في سابق علمه، وعند كتابة القلم في اللوح.

وهذا من باب التحكم، والبعد في التفسير، والله أعلم.

• **الدليل الثالث**: ظاهر الآيات المخبرة عن نبينا محمد ﷺ أنه قبل الوحي ما كان يدري عن الإيمان، وكان ضالاً إلى أن هداه الله عَزَّوَجَلَّ، وأنه كان من الغافلين، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحًا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٥ / ٢٩).

ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى: ٥٢].

وقوله: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى: ٧].

وقوله: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [يوسف: ٣].

فظاهر هذه الآيات أن النبي ﷺ لم يكن قبل النبوة يدري عن الإيمان والكتاب، ومن لا يدري كيف يؤمن... يقول السدي: «كان على أمر قومه أربعين سنة»(١).

وقال الكلبي والسدي في آية الضحى: أي: وجدك كافراً والقوم كفاراً فهداك(٢).

ولذا استشكل ظاهرَ هذه الآيات من يقول بعصمة النبي ﷺ قبل النبوة كالألوسي في تفسيره، واختلفوا في توجيهات هذه الآيات اختلافـًا كثيراً(٣)،

(١) رواه عنه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٢ / ٦٢٤)، وذكره ابن عطية في المحرر الوجيز ص (١٩٨٦)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير آيات أشكلت (١ / ١٨٢ – ١٨٣)، وقال ابن قتيبة كما في زاد المسير ص (١٢٧٣): «قد جاء في الحديث أنه كان على دين قومه أربعين سنة».

(٢) اللباب في في علوم الكتاب (٢٠ / ٣٩١) .

(٣) انظر في آية الشورى: البحر المحيط (٩/ ٣٥١ – ٣٥٢)، والتفسير الكبير للرازي (٢٧ – ٢٨)، وتفسير الألوسي (١٤ / ٨٩)، وانظر في آية الضحى: التفسير الكبير للرازي (٣١ / ٢١٣ – ٢١٤)، وتفسير الألوسي (١٦ / ٢٩١ – ٢٩٢)، واللباب في علوم الكتاب (٢٠ / ٣٨٩).

وبغض النظر عن بعض هذه الأقوال التي ضعفها ظاهر جداً، كقول: إنه ضال عن القبلة، أو ضل عن الاستثناء، أو أنه في قوم ضلال، أو أنه وجده وحده فهدى الناس إليه، أو أن الضلال بمعنى محبة الهداية ... من التأويلات المستكرهة.

فبغض النظر عن مثل هذه الأقوال فإن الملاحظ أن الجميع إنما قالوها هرباً من القول بظاهر الآية.

والملاحظ أن آية الشورى كالصريحة في أنه لم يكن مؤمنًا، فإنه بدأها بالوحي الذي هو من عند الله عَزَّوَجَلَّ، ولم يوح إليه إلا بعد الأربعين، ثم أخبر أنه ما كان يدري الكتاب؛ الذي هو القرآن، وهو كان لا يدري لا إجماله، ولا تفصيله؛ إلا بعد نزوله، ثم أتى بلا الزائدة لتأكيد النفي، وأن النفي يشمل الثاني كالأول، ثم أخبر أنه ما كان يدري ما الإيمان، فإتيانه بالكتاب أولاً وتعقيبه بالإيمان دل على أنه لم يكن يعرف الإيمان كعدم معرفته بالكتاب(١)، لأن الكتاب أصل الإيمان، والله أعلم(٢).

---

(١) يقول ابن جزي في التسهيل لعلوم التنزيل (٢ / ٢٥٣): «فإن قيل: أما كونه لم يكن يدري الكتاب فلا إشكال فيه، وأما الإيمان ففيه إشكال، لأن الأنبياء مؤمنون بالله قبل مبعثهم؟ فالجواب: أن الإيمان يحتوي على معارف كثيرة، وإنما كمل له معرفتها بعد بعثه، وقد كان مؤمنـًا بالله قبل ذلك، فالإيمان هنا يعني به كمال المعرفة، وهي التي حصلت له بالنبوة».

(٢) أما قول ابن عاشور في التحرير والتنوير (٢٥ / ١٥٢) في الآية: «انتفاء درايته بالإيمان مثل انتفاء درايته بالكتاب، أي: انتفاء العلم بحقائقه، ولذلك قال: ما كنت تدري، ولم يقل: ما =

ومن حكمة قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَا كُنتَ تَدۡرِي﴾ ولم يقل: لم تكن مؤمنـًا؛ أنه نفي للإيمان مع الاعتذار بأنه لعدم علمه، ودرايته، وليس هو عن علم؛ قطعـًا لمحتج، ورداً لخصم.

ولهذا قال القرطبي: «قوله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢]: أي لم تكن تعرف الطريق إلى الإيمان، وظاهر هذا يدل على أنه ما كان قبل الإيحاء متّصفـًا بالإيمان»(١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «قد اتفقوا على جواز بعثة رسول لا يعرف ما جاءت به الرسل قبله من النبوة والشرائع، وأن من لم يقر بذلك بعد الرسالة فهو كافر.

والرسل قبل الوحي لا تعلمه فضلاً عن أن تقر به، قال تعالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنۡ أَمۡرِهِۦ﴾ [النحل: ٢] الآية. وقال: ﴿يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، فجعل إنذارهم بالتوحيد كالإنذار بيوم التلاق، وكلاهما عرفوه بالوحي. وما ذكر أنه ﷺ بغضت إليه الأوثان لا يجب أن يكون لكل نبي، فإنه سيد ولد آدم»(٢).

=

كنت مؤمنـًا»ا.ه فهذا مما لا يخفى ما فيه؛ إذ أين الكتاب حتى يكون المقصود: لا يعلم حقائقه.

(١) تفسير القرطبي (١٦ / ٣٧ – ٣٨).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٥ / ٣٠).

• **الدليل الرابع**: قصة قتل موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ للقبطي، التي ذكرها الله عَزَّوَجَلَّ في قوله: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ ۖ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ۖ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ۖ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ ۚ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿١٦﴾ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [القصص: ١٥ – ١٧].

وهذا من موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ قبل النبوة، وقتل النفس من المحرمات، بل من الكبائر، وهو مما رد به فرعون رسالة موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ[(١)]، كما حكاه الله عَزَّوَجَلَّ في قوله: ﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴿٢٠﴾ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨ – ٢١].

• **الدليل الخامس**: قوله عَزَّوَجَلَّ لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَآهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَا مُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النمل: ١٠ – ١١].

والأظهر –والله أعلم– أن الاستثناء في الآية متصل، لا منقطع، وأن معنى الآية: إلا من ظلم من المرسلين ثم بدل حسناً، يقول ابن عطية: «اختلف الناس في الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَن ظَلَمَ ﴾، فقال مقاتل، وغيره: الاستثناء متصل، وهو من الأنبياء، وروى الحسن: أن الله –تعالى– قال

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ٤٢٢ – ٤٢٣).

لموسى: أخفتك بقتلك النفس، وقال الحسن أيضـًا: كانت الأنبياء تذنب فتعاقب، ثم تذنب –والله– فتعاقب، فكيف بنا؟!

وقال ابن جريج: لا يخيف الله الأنبياء إلا بذنب يصيبه أحدهم، فإن أصابه أخافه حتى يأخذه منه.

قال كثير من العلماء: لم يَعْرَ أحد من البشر من ذنب إلا ما روي عن يحيى بن زكريا... وفي الآية على هذا التأويل حذف اقتضى الإيجاز والفصاحةُ ترك نصّه، تقديره: فمن ظلم ثم بدل»[١].

وقال ابن قتيبة في الاستثناء في الآية: «والذي عندي فيه –والله أعلم–: أن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لما خاف الثعبان وولى ولم يعقب؛ قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾، وعلم أن موسى مستشعر خيفة أخرى من ذنبه في الرجل الذي وكزه فقضى عليه، فقال: ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾، أي: توبة، وندمـًا، فإنه يخاف، وإني غفور رحيم»[٢].

ومن قال بعصمة الأنبياء والرسل قبل النبوة؛ لهم في الآية أقوال:

فمن قال: إن الاستثناء متصل قال: هو محمول على ترك الأفضل[٣]، وهذا مردود بوصفه الفعل في الآية بأنه ظلم وسوء؛ ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا

(١) تفسير ابن عطية ص (١٤١٤).

(٢) تأويل مشكل القرآن (٢٣٨ – ٢٣٩).

(٣) جاء في اللباب في علوم الكتاب (١٥ / ١١٩) في تعداده الأقوالَ في الآية: «وقيل: محمول على ما يصدر من الأنبياء من ترك الأفضل».

بَعْدَ سُوٓءٍ﴾، وهذا لا يكون فيمن ترك الأفضل.

وبعضهم قال: إن الاستثناء متصل، والمعنى: إلا من ظلم من فعل صغيرة، يقول القرطبي: «في الآية قول آخر: وهو أن يكون الاستثناء متصلاً، والمعنى: إلا من ظلم من المرسلين بإتيان الصغائر؛ التي لا يسلم منها أحد، سوى ما روي عن يحيى بن زكريا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وما ذكره الله -تعالى- في نبينا ﷺ في قوله: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، ذكره المهدوي، واختاره النحاس»(١).

فحملوا الآية على الصغيرة، دون الكبيرة، وعليه حملوا كلام الحسن، وابن جريج، يقول ابن عطية: «أجمع العلماء أن الأنبياء عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ معصومون من الكبائر، ومن الصغائر؛ التي هي رذائل، واختلف فيما عدا هذا، فعسى أن يشير الحسن وابن جريج إلى ما عدا ذلك»(٢).

وهذا -والله أعلم- غير صحيح؛ فإن الآية خطابها لموسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، والإشارة فيها إلى ما وقع منه من قتل القبطي، وهذه كبيرة، لا صغيرة، وهذا صريح كلام الحسن، وابن جريج، يقول البغوي: «اختلف في هذا الاستثناء، قيل: هذا إشارة إلى أن موسى حين قتل القبطي خاف من ذلك، ثم تاب، فقال: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَٱغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُۥٓ﴾ [القصص: ١٦].

قال ابن جريج: قال الله تعالى لموسى: إنما أخفتك لقتلك النفس،

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٣ / ١٠٧)، وانظر: تفسير ابن عطية ص (١٤١٤).
(٢) تفسير ابن عطية ص (١٤١٤).

وقال: معنى الآية: لا يخيف الله الأنبياء إلا بذنب يصيبه أحدهم، فإن أصابه أخافه حتى يتوب، فعلى هذا التأويل يكون الاستثناء صحيحا وتناهى الخبر عن الرسل عند قوله: ﴿ إِلَّا مَن ظَلَمَ ﴾، ثم ابتدأ الخبر عن حال من ظلم من الناس كافة.

وفي الآية متروك استغني عن ذكره بدلالة الكلام عليه، تقديره: فمن ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء فإني غفور رحيم»[1].

ومن قال: إن الاستثناء في الآية منقطع لهم أقوال:

فبعضهم قال: إن قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ ﴾ منقطع عن الآية التي قبلها انقطاع الجمل بعضها عن بعض، يقول القرطبي: «﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ وتم الكلام، ثم استثنى استثناء منقطعا فقال: ﴿ إِلَّا مَن ظَلَمَ ﴾»[2].

ويقول ابن القيم: «قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ ﴾... قد يجيء الانقطاع في هذا الاستثناء من وجه آخر، وهو: أن ما بعد (إلا) جملة مستقلة بنفسها، فهي منقطعة مما قبلها انقطاع الجمل بعضها عن بعض»[3]، فتكون الآية على هذا عامة في الأنبياء وغيرهم، وقد دلت أدلة أخر على دخول الأنبياء في معنى الآية إجمالاً، والله أعلم.

---

(١) تفسير البغوي ص (٩٥٢ - ٩٥٣).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٣ / ١٠٧).

(٣) بدائع الفوائد (٣/ ٦١).

وبعضهم قال: إن (إلا) في الآية بمعنى (الواو)، وأن معنى الآية: إنه لا يخاف المرسلون، ولا يخاف من ظلم ثم بدل حسناً.

ورد هذا النحاس بقوله: «ذا ليس بجيد في العربية»[١]، وقال ابن عطية: «هذا قول لا وجه له»[٢].

وقال الفراء: «قد قال بعض النحويين: إن (إلا) في اللغة بمنزلة (الواو)، وإنما معنى هذه الآية: لا يخاف لدي المرسلون، ولا من ظلم ثم بدل حسناً، وجعلوا مثله قول الله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٥٠]، أي: ولا الذين ظلموا.

ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا؛ لأني لا أجيز: قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم، إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد (إلا) من معنى الأسماء قبل (إلا)، وقد أراه جائزاً أن تقول: عليك ألف سوى ألف آخر، فإن وضعت (إلا) في هذا الموضع صلحت، وكانت (إلا) في تأويل ما قالوا، فأما مجردة قد استثني قليلها من كثيرها فلا، ولكن مثله مما يكون في معنى (إلا) كمعنى الواو وليست بها»[٣].

ويقول ابن القيم: «أما قول بعض الناس: إن (إلا) بمعنى (الواو)، والمعنى: ولا من ظلم، فخبط منه؛ فإن هذا يرفع الأمان عن اللغة، ويوقع

---

(١) معاني القرآن للنحاس (٥/ ١١٧).
(٢) تفسير ابن عطية ص (١٤١٤).
(٣) معاني القرآن للفراء (٢ / ٢٨٧).

اللبس في الخطاب، و(الواو) وَ(إلا) متنافيتان، فإحداهما تثبت للثاني نظير حكم الأول، والأخرى تنفى عن الثاني ذلك، فدعوى تعاقبهما دعوى باطلة لغةً وعرفًا، والقاعدة: أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض خوفًا من اللبس وذهاب المعنى الذي قصد بالحرف، وإنما يضمن ويشرب معنى فعل آخر يقتضي ذلك الحرف، فيكون ذكر الفعل مع الحرف الذي يقتضيه غيره قائمًا مقام ذكر الفعلين، وهذا من بديع اللغة وكمالها.

ولو قدر تعاقب الحروف ونيابة بعضها عن بعض فإنما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفًا، واللَّبس مأمونًا، فيكون من باب التفنن في الخطاب، والتوسع فيه، فإما أن يدعى ذلك من غير قرينة في اللفظ فلا يصح...

والذي حملهم على دعوى ذلك أنهم لما رأوا الخوف منتفيًا عن المذكور بعد (إلا) ظنوا أنها بمعنى (الواو)؛ لكون المعنى عليه، وغلطوا في ذلك، فإن الخوف ثابت له حال ظلمه وحال تبديله الحسن بعد السوء، أما حال ظلمه فظاهر، وأما حال التبديل فلأنه يخاف أنه لم يقم بالواجب، وأنه لم يقبل منه ما أتى به كما في الترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله! ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون: ٦٠]، هو الرجل يزني، ويسرق، ويخاف؟ قال: «يا بنت الصديق! هو الرجل يصوم، ويصلي، ويخاف أن لا يقبل منه»[(١)]، فمن ظلم ثم تاب فهو أولى بالخوف، وإن لم

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٢ / ٤٢٧)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأحمد في المسند (٤٢ / ١٥٦)، رقم: (٢٥٢٦٣)، والترمذي، كتاب تفسير =

يكن خوف عليه. وقد يجيء الانقطاع في هذا الاستثناء من وجه آخر وهو أن ما بعد (إلا) جملة مستقلة بنفسها، فهي منقطعة مما قبلها انقطاع الجمل بعضها عن بعض، فسمي منقطعاً بهذا الاعتبار، كما تقدم نظيره، والله أعلم»(١).

وبعضهم قال: إنه استثناء من جملة مقدرة محذوفة، والتقدير: إني لا يخاف لدي المرسلون، وإنما يخاف غيرهم ممن ظلم، ثم استثنى: ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾، وهذا ضعيف، يقول القرطبي: «﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾، قيل: إنه استثناء من محذوف، والمعنى: إني لا يخاف لدي المرسلون، وإنما يخاف غيرهم ممن ظلم، ﴿إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾، فإنه لا يخاف، قاله الفراء، قال النحاس: استثناء من محذوف محال؛ لأنه استثناء من شيء لم يذكر، ولو جاز هذا لجاز: إني لأضرب القوم إلا زيداً، بمعنى: إني لا أضرب القوم وإنما أضرب غيرهم إلا زيداً، وهذا ضد البيان، والمجيء بما لا يعرف معناه»(٢).

ويقول ابن قتيبة: «قوله سبحانه: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ

=

القرآن، باب ومن سورة المؤمنين، ص (٧١٨)، رقم: (٣١٧٥)، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب التوقي على العمل، ص (٦١١)، رقم: (٤١٩٨)، وأورده الألباني في السلسلة الصحيحة، رقم: (١٦٢).

(١) بدائع الفوائد (٣/ ٦٠ – ٦١).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٣ / ١٠٧).

﴿ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لم يقع الاستثناء من المرسلين، وإنما وقع من معنى مضمر في الكلام، كأنه قال: لا يخاف لدي المرسلون، بل غيرهم الخائف، إلا من ظلم ثم تاب فإنه لا يخاف.

وهذا قول الفراء، وهو يبعد؛ لأن العرب إنما تحذف من الكلام ما يدل عليه ما يظهر، وليس في ظاهر هذا الكلام -على هذا التأويل- دليل على باطنه»[(١)].

المبحث الثاني

أدلة من قال بعصمة الأنبياء والرسل قبل النبوة

ذهب بعض أهل العلم إلى عصمة الأنبياء قبل النبوة، واستدلوا بعدة أدلة، ومن هذه الأدلة ما يأتي:

- **الدليل الأول**: أن القول بصدور الذنب من النبي قبل النبوة يرفع الثقة فيما يبلغه عن الله عَزَّوَجَلَّ.

ورد عليه: بأن وجوب كون النبي «قبل أن يبعث نبيًا لا يخطئ، أو لا يذنب؛ فليس في النبوة ما يستلزم هذا.

وقول القائل: لو لم يكن كذلك لم تحصل ثقة فيما يبلغونه عن الله كذب صريح، فإن من آمن وتاب حتى ظهر فضله وصلاحه، ونبأه الله بعد ذلك، كما نبأ إخوة يوسف، ونبأ لوطًا، وشعيبًا، وغيرهما، وأيده الله -تعالى- بما

(١) تأويل مشكل القرآن ص (٢٣٨).

يدل على نبوته؛ فإنه يوثق فيما يبلغه كما يوثق بمن لم يفعل ذلك، وقد تكون الثقة به أعظم إذا كان بعد الإيمان والتوبة قد صار أفضل من غيره.

والله -تعالى- قد أخبر أنه يبدل السيئات بالحسنات للتائب، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح، ومعلوم أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من عهد الرسول ﷺ وقبل أن يصدر منهم ما يدّعونه من الأحداث كانوا من خيار الخلق، وكانوا أفضل من أولادهم الذين وُلدوا بعد الإسلام.

ثم يقال: وأيضـًا: فجمهور المسلمين على أن النبي لا بد أن يكون من أهل البر والتقوى متصفـًا بصفات الكمال، ووجوب بعض الذنوب أحيانـًا مع التوبة الماحية الرافعة لدرجته إلى أفضل مما كان عليه لا ينافي ذلك.

وأيضـًا: فوجوب كون النبي لا يتوب إلى الله فينال محبة الله، وفرحه بتوبته، وترتفع درجته بذلك، ويكون بعد التوبة التي يحبه الله منه خيراً مما كان قبلها؛ فهذا مع ما فيه من التكذيب للكتاب والسنة غض من مناصب الأنبياء، وسلبهم هذه الدرجة، ومنع إحسان الله إليهم، وتفضله عليهم بالرحمة والمغفرة.

ومن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يذنب أفضل من كل من آمن بعد كفره، وتاب بعد ذنبه؛ فهو مخالف ما علم بالاضطرار من دين الإسلام، فإنه من المعلوم أن الصحابة الذين آمنوا برسول الله ﷺ بعد كفرهم، وهداهم الله به بعد ضلالهم، وتابوا إلى الله بعد ذنوبهم؛ أفضل من أولادهم الذين ولدوا على الإسلام، وهل يشبه بني الأنصار بالأنصار، أو بني المهاجرين

بالمهاجرين إلا من لا علم له؟ وأين المنتقل بنفسه من السيئات إلى الحسنات بنظره واستدلاله، وصبره واجتهاده، ومفارقته عاداته، ومعاداته لأوليائه، وموالاته لأعدائه إلى آخر لم يحصل له مثل هذه الحال؟

وقد قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية[١].

وقد قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ عَمَلٗا صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يُبَدِّلُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِهِمۡ حَسَنَٰتٖۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٧٠].

فأين من يبدل الله سيئاته حسنات إلى من لم تحصل له تلك الحسنات؟

ولا ريب أن السيئات لا يؤمر بها، وليس للعبد أن يفعلها ليقصد بذلك التوبة منها، فإن هذا مثل من يريد أن يحرك العدو عليه ليغلبهم بالجهاد، أو يثير الأسد عليه ليقتله، ولعل العدو يغلبه، والأسد يفترسه، بل مثل من يريد أن يأكل السم ثم يشرب الترياق وهذا جهل، بل إذا قدر من ابتلي بالعدو فغلبه كان أفضل ممن لم يكن كذلك، وكذلك من صادفه الأسد، وكذلك من اتفق أن شرب السم فسقي ترياقاً فاروقاً يمنع نفوذ سائر السموم فيه كان

(١) لم أجد من أخرجه ممن تقدم، وتكرر ذكره في كتب ابن تيمية وابن القيم، انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٠ / ٣٠١) و(١٥ / ٥٤)، والجواب الكافي لابن القيم ص (٢١٤).

بدنه أصح من بدن من لم يشرب ذلك الترياق.

والذنوب إنما تضر أصحابها إذا لم يتوبوا منها، والجمهور الذين يقولون بجواز الصغائر عليهم يقولون: إنهم معصومون من الإقرار عليها.

وحينئذ فما وصفوهم إلا بما فيه كمالهم، فإن الأعمال بالخواتيم، مع أن القرآن والحديث وإجماع السلف معهم في تقرير هذا الأصل»(١).

• **الدليل الثاني**: أن القول بعدم عصمته قبل النبوة ينفي الوثوق به، ويوجب التنفير عنه.

وقد رد شيخ الإسلام هذه الشبهة بما يكفي ويشفي في قوله: «أما قوله: إن هذا ينفي الوثوق ويوجب التنفير فليس هذا بصحيح فيما قبل النبوة، ولا فيما يقع خطأً، ولكن غايته أن يقال: هذا موجود فيما تعمد من الذنب.

فيقال: بل إذا اعترف الرجل الجليل القدر بما هو عليه من الحاجة إلى توبته، واستغفاره، ومغفرة الله له، ورحمته؛ دل ذلك على صدقه، وتواضعه، وعبوديته لله، وبعده عن الكبر، والكذب.

بخلاف من يقول: ما بي حاجة إلى شيء من هذا، ولا يصدر مني ما يحوجني إلى مغفرة الله لي، وتوبته علي، ويصر على كل ما يقوله ويفعله، بناء على أنه لا يصدر منه ما يرجع عنه، فإن مثل هذا إذا عرف من رجل نسبه الناس إلى الكذب، والكفر، والجهل.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢ / ٣٩٦ - ٤٠١).

وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمة منه، وفضل»[١]، فكان هذا من أعظم ممادحه.

وكذلك قوله ﷺ: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله، ورسوله»[٢]، وكل من سمع هذا عَظَّمَه بمثل هذا الكلام.

وفي الصحيحين عنه أنّه كان يقول: «اللّهم! اغفر لي خطيئتي، وجهلي، وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني، اللّهم! اغفر لي هزلي، وجِّدي، وخطئي، وعمدي، وكل ذلك عندي، اللهم! اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم، وأنت المؤخر، وأنت على كل شيء قدير»[٣].

وهذا كما أنه لما قال النبي ﷺ: «لا تتخذوا قبري عيداً، وصلوا علي

---

(١) رواه البخاري، كتاب المرض، باب تمني المريض الموت، ص (١٠٠٤ - ١٠٠٥)، رقم: (٥٦٧٣)، ومسلم، كتاب صفات المنافقين، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى، ص (١٢٢٦)، رقم: (٧١١١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾، ص (٥٨٠)، رقم: (٣٤٤٥)، من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري، كتاب الدعوات، باب قول النبي ﷺ: «اللهم! اغفر لي ما قدمت، وما أخرت»، ص (١١١١)، رقم: (٦٣٩٨)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حيث ما كنتم، فإن صلاتكم تبلغني»[١]، رواه أبو داود، وغيره، وقال: «اللهم! لا تجعل قبري وثنا يعبد»[٢]، رواه مالك، وغيره؛ كان هذا التواضع مما زاده الله به رفعة.

---

(١) رواه الطبراني في الأوسط (٨ / ٨١)، وأبو داود، كتاب المناسك، باب زيارة القبور، ص (٢٩٥ - ٢٩٦)، رقم: (٢٠٤٢)، وقال الألباني في أحكام الجنائز ص (٢٨٠): «إسناد حسن، وهو على شرط مسلم، وهو صحيح مما له من طرق وشواهد»، وأحمد في المسند (١٤ / ٤٠٣)، رقم: (٨٨٠٤)، وقال محققوه: «إسناده حسن لأجل عبد الله بن نافع»، وأبو نعيم في الحلية (٦ / ٢٨٣)، كلهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مالك في الموطأ (١ / ٢٢٣)، وعنه ابن سعد في الطبقات (٢ / ١٨٥)، عن عطاء بن يسار مرسلاً.

ووصله البزار في مسنده كما في كشف الأستار (١ / ٢٢٠) عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال: «اللهم إني أعوذ بك أن يتخذ قبري وثناً، فإن الله -تبارك وتعالى- اشتد غضبه على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

يقول الألباني في تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد في حاشية ص (٢٦): «أخرجه مالك في الموطأ، وعنه ابن سعد عن عطاء بن يسار مرفوعاً، وسنده صحيح، وقد وصله البزار عنه عن أبي سعيد الخدري، وصححه ابن عبد البر مرسلاً وموصولاً فقال: فهذا الحديث عند من قال بمراسيل الثقات وعند من قال بالمسند لإسناد عمر بن محمد له وهو ممن تقبل زيادته، انظر (تنوير الحوالك) للسيوطي.

وفيما قاله ابن عبد البر في عمر هذا نظر، فقد قال الحافظ ابن رجب في الفتح: خرجه من طريقه البزار، وعمر هذا هو ابن صبهان جاء منسوباً في بعض نسخ البزار، وظن ابن عبد البر أنه عمر بن محمد العمري، والظاهر أنه وهم، وقد روي نحوه من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة بإسناد فيه نظر»ا.ه، وانظر كلام ابن عبد البر في: التمهيد (٥ / ٤٢)، وكلام ابن رجب في فتح الباري (٣ / ٢٤٦)، وانظر تنوير الحوالك (١ / ١٤٣).

وكذلك لما سجد له بعض أصحابه فنهاه عن ذلك، وقال: «إنه لا يصلح السجود إلا لله»[١].

وكذلك لما كان بعض الناس يقول: ما شاء الله، وشاء محمد؛ قال: «أجعلتني ندا لله؟! قل: ما شاء الله، ثم شاء محمد»[٢] .

وقوله في دعائه: «أنا البائس الفقير، المستغيث، المستجير، الوجل، المشفق، المعترف، المقر بذنبه، أسألك مسألة المسكين، وأبتهل إليك ابتهال المذنب الذليل، وأدعوك دعاء الخائف، من خضعت له رقبته، وذل

---

(١) جاء عن ابن أبي أوفى أنه قال: لما قدم معاذ بن جبل من الشام سجد لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «ما هذا؟»، قال: يا رسول الله! قدمت الشام، فرأيتهم يسجدون لبطارقتهم وأساقفتهم، فأردت أن أفعل ذلك بك، قال: «فلا تفعل؛ فإني لو أمرت شيئاً أن يسجد لشيء، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، والذي نفسي بيده! لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها، حتى لو سألها نفسها وهي على قتب لم تمنعه».
رواه ابن حبان في صحيحه (٩ / ٤٧٩)، وقال محققه: «إسناده حسن»، وأحمد في المسند (٣٢ / ١٤٥)، رقم: (١٩٤٠٣)، وقال محققوه: «حديث جيد»، والطبراني في الكبير (٥ / ٢٠٨)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٣٦٦).

(٢) جاء من حديث ابن عباس ب قال: رجل للنبي ﷺ: ما شاء الله وشئت، قال: «جعلت لله نداً؟ ما شاء الله وحده».
رواه البخاري في الأدب ص (٤٢٠)، والطبراني في الكبير (١٢ / ٢٤٤)، وأبو نعيم في الحلية (٤ / ٩٩)، والطحاوي في مشكل الآثار (١ / ٢١٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١ / ٣٦٤)، وأحمد في المسند (٣ / ٣٣٩)، وقال محققوه: «صحيح لغيره»، لكنه عند الطحاوي والبيهقي وأحمد بلفظ «عدلاً» بدل «نداً»، والحديث صححه الألباني بروايتيه في الصحيحة رقم: (١٣٩).

جسده، ورغم أنفه لك»(١).

ونحو هذه الأحوال التي رفع الله بها درجاته بما اعترف به من فقر العبودية، وكمال الربوبية.

والغنى عن الحاجة من خصائص الربوبية، فأما العبد فكماله في حاجته إلى ربه، وعبوديته، وفقره، وفاقته، فكلما كانت عبوديته أكمل كان أفضل، وصدور ما يحوجه إلى التوبة والاستغفار مما يزيده عبودية، وفقراً، وتواضعـًا.

ومن المعلوم: أن ذنوبهم ليست كذنوب غيرهم، بل كما يقال: حسنات الأبرار سيئات المقربين، لكن كل يخاطب على قدر مرتبته، وقد قال ﷺ: «كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون»(٢).

وما ذكره من عدم الوثوق والتنفير قد يحصل مع الإصرار، والإكثار، ونحو ذلك، وأما اللمم الذي يقترن به التوبة، والاستغفار، أو ما يقع بنوع من

---

(١) رواه الطبراني في الدعاء ص (٢٧٤)، وفي الصغير (٢ / ١٥) والكبير (١١ / ١٧٤)، والمقدسي في المختارة (١١ / ٢٣٤)، كلهم من حديث ابن عباس ب.

(٢) رواه الحاكم في مستدركه (٤ / ٢٧٢)، وقال: «حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي بقوله: «علي بن مسعدة لين»، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، ص (٦١٩)، رقم: (٤٢٥١)، والترمذي، كتاب صفة القيامة، ص (٥٦٨)، رقم: (٢٤٩٩)، وقال: «غريب، لا نعرفه إلا من حديث علي ابن مسعدة عن قتادة»، والبغوي في شرح السنة (٥ / ٩٢)، وأحمد في المسند (٢٠ / ٣٤٤)، وقال محققوه: «إسناده ضعيف، فيه علي بن مسعدة الباهلي، وهو ضعيف».

التأويل، وما كان قبل النبوة؛ فإنه مما يعظم به الإنسان عند أولي الأبصار.

وهذا عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قد علم تعظيم رعيته له، وطاعتهم، مع كونه دائمـًا كان يعترف بما يرجع عنه من خطأ، وكان إذا اعترف بذلك وعاد إلى الصواب زاد في أعينهم، وازدادوا له محبة وتعظيمـًا.

ومن أعظم ما نقمه الخوارج على علي أنه لم يتب من تحكيم الحكمين، وهم وإن كانوا جهالاً في ذلك فهو يدل على أن التوبة لم تكن تنفرهم، وإنما نفرهم الإصرار على ما ظنوه هم ذنبـًا، والخوارج من أشد الناس تعظيمـًا للذنوب، ونفوراً عن أهلها، حتى إنهم يكفرون بالذنب، ولا يحتملون لمقدمهم ذنبـًا، ومع هذا فكل مقدم لهم تاب عظموه، وأطاعوه، ومن لم يتب عادوه فيما يظنونه ذنبـًا، وإن لم يكن ذنبـًا.

فعلم أن التوبة والاستغفار لا توجب تنفيراً، ولا تزيل وثوقـًا، بخلاف دعوى البراءة مما يتاب منه ويستغفر، ودعوى السلامة، مما يحوج الرجوع إلى الله، واللَّجَأ إليه، فإنه هو الذي ينفر القلوب، ويزيل الثقة، فإن هذا لم يعلم أنه صدر إلا عن كذاب، أو جاهل، وأما الأول فإنه يصدر عن الصادقين، العالمين.

ومما يبين ذلك أنه لم يعلم أحد طعن في نبوة أحد من الأنبياء، ولا قدح في الثقة به بما دلت عليه النصوص التي تيب منها، ولا احتاج المسلمون إلى تأويل النصوص بما هو من جنس التحريف لها، كما يفعله من يفعل ذلك.

والتوراة فيها قطعة من هذا، وما أعلم أن بني إسرائيل قدحوا في نبي من

الأنبياء بتوبته في أمر من الأمور، وإنما كانوا يقدحون فيهم بالافتراء عليهم، كما كانوا يؤذون موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وإلا فموسى قد قتل القبطي قبل النبوة، وتاب من سؤال الرؤية وغير ذلك بعد النبوة، وما أعلم أحداً من بني إسرائيل قدح فيه بمثل هذا...

وأيضا: فقد ثبت أن النسخ نفر طائفة كما قال: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ﴾ [البقرة: ١٤٢].

وقوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ١٠١ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [النحل: ١٠١ - ١٠٢].

فالتبديل الذي صرحوا بأنه منفر، ونفروا به عنه؛ لم يكن مما يجب نفيه عنه، فكيف بالرجوع إلى الحق الذي لم يعلم أنهم نفروا منه، وهو أقل تنفيرا؟! لأن النسخ فيه رجوع عن الحق إلى حق، وهذا رجوع إلى حق من غير حق.

ومعلوم أن الإنسان يحمد على ترك الباطل إلى الحق ما لا يحمد على ترك ما لم يزل يقول إنه حق، وإذا كان جائزاً فهذا أولى، وإذا كان في ذلك مصلحة ففي هذا أيضاً مصالح عظيمة، ولولا أن فيها وفي العلم بها مصالح لعباده لم يقصها في غير موضع من كتابه.

وهو سبحانه -وله الحمد- لم يذكر عن نبي من الأنبياء ذنباً إلا ذكر معه توبته لينزهه عن النقص والعيب، ويبين أنه ارتفعت منزلته، وعظمت درجته، وعظمت حسناته، وقربه إليه بما أنعم الله عليه من التوبة، والاستغفار،

والأعمال الصالحة التي فعلها بعد ذلك، وليكون ذلك أسوة لمن يتبع الأنبياء ويقتدي بهم إلى يوم القيامة.

ولهذا لما لم يذكر عن يوسف توبة في قصة امرأة العزيز دل على أن يوسف لم يذنب أصلاً في تلك القصة، كما يذكر من يذكر أشياء نزهه الله منها بقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤].

وأما من ذكر الله -تعالى وتبارك- عنه ذنباً كآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ فإنه لما قال: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢١ - ١٢٢].

وقال: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧].

وقال تعالى عن داود عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسْتَغْفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۩ ﴿٢٤﴾ فَغَفَرْنَا لَهُۥ ذَٰلِكَ ۖ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ [ص: ٢٤ - ٢٥].

وقال لموسى -عليه السلام والصلاة-: ﴿إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النمل: ١٠ - ١١].

ومن احتج على امتناع ذلك بأن الاقتداء بهم مشروع، والاقتداء بالذنب لا يجوز.

قيل له: إنما يقتدى بهم فيما أقروا عليه، لا فيما نهوا عنه، كما أنه إنما يقتدى بهم فيما أقروا عليه ولم ينسخ ولم ينسه فيما نسخ، وحينئذ فيكون التأسي بهم مشروعا مأموراً به لا يمنع وقوع ما ينهون عنه، ولا يقرون عليه،

لا من هذا ولا من هذا، وإن كان اتباعهم في المنسوخ لا يجوز بالاتفاق.

ومما يبين أن النسخ أشد تنفيراً: أن الإنسان إذا رجع عن شيء إلى آخر، وقال: الأول الذي كنت عليه حق أمرني الله به، ورجوعي عنه حق أمرني الله به؛ كان هذا أقرب إلى النفور عنه من أن يقول: رجعت عما لم يأمرني الله به، فإن الناس كلهم يحمدون من قال هذا، وأما من قال: أمري بهذا حق، ونهيي عنه حق؛ فهذا مما نفر عنه كثير من السفهاء، وأنكره من أنكره من اليهود، وغيرهم»[١].

• **الدليل الثالث**: أن صدور الذنب من النبي له لوازم عديدة، منها: أن يكون فاسقـًا، بل أقل درجة من عصاة الأمة، لأن درجتهم أعلى فالذنب منهم أقبح، وأن ترد شهادته لفسقه، وأن إيذاءه غير محرم؛ لأنه مستحق العقوبة لفسقه...

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذه الشبهة وردها في قوله: «المقصود هنا: أن الذين ادعوا العصمة مما يتاب منه عمدتهم: أنه لو صدر منهم الذنب لكانوا أقل درجة من عصاة الأمة، لأن درجتهم أعلى فالذنب منهم أقبح، وأنه يجب أن يكون فاسقـًا فلا تقبل شهادته، وأنه حينئذ يستحق العقوبة فلا يكون إيذاؤه محرمـًا، وأذى الرسول محرم بالنص، وأنه يجب الاقتداء بهم ولا يجوز الاقتداء بأحد في ذنب.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤٠٣ - ٤١٣).

ومعلوم: أن العقوبة ونقص الدرجة إنما يكون مع عدم التوبة، وهم معصومون من الإصرار بلا ريب.

وأيضا: فهذا إنما يتأتى في بعض الكبائر دون الصغيرة، وجمهور المسلمين على تنزيههم من الكبائر لا سيما الفواحش، وما ذكر الله -تعالى- عن نبي كبيرة فضلاً عن الفاحشة، بل ذكر في قصة يوسف ما يبين أنه يصرف السوء والفحشاء عن عباده المخلصين، وإنما يقتدى بهم فيما أقروا عليه، ولم ينهوا عنه.

وأيضا: فالذنوب أجناس، ومعلوم أنه لا يجوز منهم كل جنس، بل الكذب لا يجوز منهم بحال أصلاً، فإن ذلك ينافي مطلق الصدق... فلا يجوز أن يصدر من النبي ﷺ تعمد الكذب ألبتة، سواء كان صغيرة أو كبيرة، بل قد قال النبي ﷺ: «ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين»[١].

وأما قوله ﷺ: «لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات كلهن في ذات الله»[٢] فتلك كانت معاريض، فكان مأموراً بها، وكانت منه طاعة لله،

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٣ / ٤٧)، وقال: «حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأبو داود، كتاب الجهاد، باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام، ص (٣٨٨)، رقم: (٢٦٨٣)، والنسائي، كتاب تحريم الدم، باب الحكم في المرتد، ص (٥٦٧)، رقم: (٤٠٦٧)، والطحاوي في مشكل الآثار (٤ / ١٥٧)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم: (١٧٢٣).

(٢) رواه البخاري، كتاب البيوع، باب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه، ص (٣٥٣)، رقم: (٢٢١٧)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل ﷺ، ص =

والمعاريض قد تسمى كذباً لكونه أفهم خلافَ ما في نفسه.

وفي الصحيحين عن أم كلثوم قالت: لم أسمع النبي ﷺ يرخص فيما يقول الناس إنه كذب إلا في ثلاث: حديث الرجل لامرأته، وإصلاحه بين الناس، وفي الحرب، قالت: فيما يقول الناس: إنه كذب، وهو المعاريض(١).

وأما ما تقوله الرافضة من أن النبي قبل النبوة وبعدها لا يقع منه خطأ ولا ذنب صغير، وكذلك الأئمة؛ فهذا مما انفردوا به عن فرق الأمة كلها، وهو مخالف للكتاب، والسنة، وإجماع السلف.

ومن مقصودهم بذلك: القدح في إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ لكونهما أسلما بعد الكفر، ويدّعون أن علياً رضي الله عنه لم يزل مؤمناً، وأنه لم يُخْطِ قط ولم يذنب قط، وكذلك تمام الاثني عشر.

وهذا مما يظهر كذبهم وضلالهم فيه لكل ذي عقل يعرف أحوالهم، ولهذا كانوا هم أغلى الطوائف في ذلك، وأبعدهم عن العقل والسمع.

ونكتة أمرهم: أنهم ظنوا وقوع ذلك من الأنبياء والأئمة نقصاً، وأن ذلك يجب تنزيههم عنه، وهم مخطئون إما في هذه المقدمة، وإما في هذه المقدمة.

=

(١٠٤١)، رقم: (٦١٤٥).

(١) ذكره الإمام مسلم في صحيحه إثر حديث رقم: (٦٦٣٣)، ورواه أحمد في المسند (٤٥ / ٢٤١)، وقال محققوه: «حديث صحيح، دون قوله: قالت: ولم أسمعه يرخص في شيء... فالصواب أنها زيادة مدرجة من كلام الزهري، بَيَّنَ ذلك يونس في روايته عن الزهري، كما سيرد»، ثم ذكروا قولَي ابن حجر، والدارقطني في أن هذه الزيادة مدرجة في الحديث.

أما المقدمة الأولى فليس من تاب إلى الله -تعالى- وأناب إليه بحيث صار بعد التوبة أعلى درجة مما كان قبلها منقوصاً ولا مغضوضاً منه، بل هذا مفضل عظيم مكرم، وبهذا ينحل جميع ما يوردونه من الشبه.

وإذا عرف أن أولياء الله يكون الرجل منهم قد أسلم بعد كفره، وآمن بعد نفاقه، وأطاع بعد معصيته، كما كان أفضل أولياء الله من هذه الأمة -وهم السابقون الأولون- يبين صحة هذا الأصل.

والإنسان ينتقل من نقص إلى كمال، فلا ينظر إلى نقص البداية، ولكن ينظر إلى كمال النهاية، فلا يعاب الإنسان بكونه كان نطفة ثم صار علقة ثم صار مضغة، إذا كان الله بعد ذلك خلقه في أحسن تقويم، ومن نظر إلى ما كان فهو من جنس إبليس؛ الذي قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ [ص: ٧٦]...

وكذلك التوبة بعد السيئات، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وفي الصحيحَين عن النبي ﷺ من غير وجه أنه قال: «للهُ أشد فرحاً بتوبة عبده من رجل أضل راحلته بأرض دوية مهلكة، عليها طعامه وشرابه، فقال تحت شجرة ينتظر الموت، فلما استيقظ إذا بدابته عليها طعامه وشرابه، فكيف تجدون فرحه بها؟» قالوا: عظيماً يا رسول الله، قال: «للهُ أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا براحلته»[1].

(١) رواه البخاري، كتاب الدعوات، باب التوبة، ص (١٠٩٧)، رقم: (٦٣٠٨)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة، ص (١١٨٩)، رقم: (٦٩٥٥).

ولهذا قال بعض السلف: إن العبد ليفعل الذنب فيدخل به الجنة.

وإذا ابتلى العبد بالذنب، وقد علم أنه سيتوب منه ويتجنبه؛ ففي ذلك من حكمة الله ورحمته بعبده أن ذلك يزيده عبودية، وتواضعًا، وخشوعًا، وذلاً، ورغبة في كثرة الأعمال الصالحة، ونفرة قوية عن السيئات، فإن النبي ﷺ قال: «لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين»[١].

وذلك أيضًا: يدفع عنه العُجب والخُيَلاء، ونحو ذلك مما يعرض للإنسان.

وهو أيضًا: يوجب الرّحمة لخلق الله، ورجاء التوبة والرحمة لهم، إذا أذنبوا، وترغيبهم في التوبة.

وهو أيضًا: يبيّن من فضل الله وإحسانه وكرمه ما لا يحصل بدون ذلك، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «لو لم تذنبوا لذهب الله بكم، ولجاء بقوم يذنبون، ثم يستغفرون فيغفر لهم»[٢].

وهو أيضًا يبين قوة حاجة العبد إلى الاستعانة بالله والتوكل عليه واللَّجأ إليه في أن يستعمله في طاعته، ويجنبه معصيته، وأنه لا يملك ذلك إلا بفضل

---

(١) رواه البخاري، كتاب الأدب، باب لا يلدغ من جحر مرتين، ص (١٠٦٨)، رقم (٦١٣٣)، ومسلم، كتاب الزهد، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، ص (١٢٩٥)، رقم (٧٤٩٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم، كتاب التوبة، باب سقوط الذنوب بالاستغفار والتوبة، ص (١١٩١)، رقم: (٦٩٦٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الله عليه وإعانته له، فإن من ذاق مرارة الابتلاء وعجزه عن دفعه إلا بفضل الله ورحمته؛ كان شهود قلبه وفقره إلى ربه واحتياجه إليه في أن يعينه على طاعته ويجنبه معصيته أعظم ممن لم يكن كذلك.

ولهذا قال بعضهم: كان داود ﷺ بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة.

وقال بعضهم: لو لم تكن التوبة أحب الأشياء إليه لما ابتلى بالذنب أكرم الخلق عليه.

ولهذا تجد التائب الصادق أثبت على الطاعة وأرغب فيها وأشد حذراً من الذنب من كثير من الذين لم يبتلوا بذنب، كما في الصحيحين من حديث أسامة بن زيد، فإنه لما قتل رجلاً بعد أن قال: لا إله إلا الله، فقال النبي ﷺ: «أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله؟»(١) أثر هذا فيه حتى كان يمتنع أن يقتل أحداً يقول: لا إله إلا الله، وكان هذا مما أوجب امتناعه من القتال في الفتنة.

وقد تكون التوبة موجبة له من الحسنات ما لا يحصل لمن يكن مثله تائباً من الذنب، كما في الصحيحين من حديث كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو أحد الثلاثة الذين أنزل الله فيهم: ﴿ لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلۡعُسۡرَةِ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡۚ إِنَّهُۥ بِهِمۡ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ ﴾ [التوبة: ١١٧].

(١) رواه البخاري، كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة، ص (٧٢٢)، رقم: (٤٢٦٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد قوله: لا إله إلا الله، ص (٥٦)، رقم: (٢٧٨).

ثم قال: ﴿وَعَلَى ٱلثَّلَٰثَةِ ٱلَّذِينَ خُلِّفُواْ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ١١٨].

وإذا ذكر حديث كعب في قضية تبين أن الله رفع درجته بالتوبة، ولهذا قال: فوالله ما أعلم أحداً ابتلاه الله بصدق الحديث أعظم مما ابتلاني[١].

وكذلك قال بعض من كان من أشد الناس عدواة لرسول الله ﷺ كسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم رسول الله ﷺ الذي كان من أشد الكفار هجاء وإيذاء للنبي ﷺ، فلما تاب وأسلم كان من أحسن الناس إسلامـاً، وأشدهم حياء وتعظيما للنبي ﷺ.

وكذلك الحارث بن هشام، قال الحارث: ما نطقت بخطيئة منذ أسلمت[٢].

ومثل هذا كثير في أخبار التوابين، فمن يجعل التائب الذي اجتباه الله وهداه منقوصا بما كان من الذنب الذي تاب منه، وقد صار بعد التوبة خيرا

(١) رواه البخاري، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك، ص (٧٤٩)، رقم: (٤٤١٨)، ومسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ص (١٢٠٠)، رقم: (٧٠١٦)، ولفظهما: «أحسن مما أبلاني».

(٢) روى الدينوري في المجالسة وجواهر العلم (٤ / ٤٧١) بسنده عن أبي إسحاق قال: لما حضر أبا سفيان بن الحارث الموت قال لأهله: «لا تبكوا علي؛ فإني لم أتنطف بخطيئة منذ أسلمت» وقال محققه مشهور حسن: «ضعيف»، ورواه ابن أبي الدنيا في المحتضرين ص (١١٥)، وأبو عروبة في المنتقى من كتاب الطبقات (٣٣).

مما كان قبل التوبة؛ فهو جاهل بدين الله -تعالى-، وما بعث الله به رسوله، وإذا لم يكن في ذلك نقص مع وجود ما ذكر فجميع ما يذكرونه هو مبني على أن ذلك نقص، وهو نقص إذا لم يتب منه، أو هو نقص عمن ساواه إذا لم يصر بعد التوبة مثله، فأما إذا تاب توبة محت أثره بالكلية، وبدلت سيئاته حسنات؛ فلا نقص فيه بالنسبة إلى حاله، وإذا صار بعد التوبة أفضل ممن يساويه أو مثله لم يكن ناقصا عنه.

ولسنا نقول: إن كل من أذنب وتاب فهو أفضل ممن لم يذنب ذلك الذنب، بل هذا يختلف باختلاف أحوال الناس، فمن الناس من يكون بعد التوبة أفضل، ومنهم من يعود إلى ما كان، ومنهم من لا يعود إلى مثل حاله، والأصناف الثلاثة فيهم من هو أفضل ممن لم يذنب ويتب، وفيهم من هو مثله، وفيهم من هو دونه.

وهذا الباب فيه مسائل كثيرة ليس هذا موضع تفصيلها، ولبسطها موضع آخر، والمقصود التنبيه.

ولهذا كان السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وغيرهم من أئمة المسلمين متفقين على ما دل عليه الكتاب والسنة من أحوال الأنبياء، لا يعرف عن أحد منهم القول بما أحدثته المعتزلة والرافضة ومن تبعهم في هذا الباب، بل كتب التفسير والحديث والآثار والزهد وأخبار السلف مشحونة عن الصحابة والتابعين بمثل ما دل عليه القرآن، وليس فيهم من حرّف الآيات كتحريف هؤلاء، ولا من كذب بما في الأحاديث كتكذيب هؤلاء،

ولا من قال: هذا يمنع الوثوق، أو يوجب التنفير ونحو ذلك كما قال هؤلاء، بل أقوال هؤلاء الذين غلوا بجهل من الأقوال المبتدعة في الإسلام.

وهم قصدوا تعظيم الأنبياء بجهل كما قصدت النصارى تعظيم المسيح وأحبارهم ورهبانهم بجهل، فأشركوا بهم واتخذوهم أرباباً من دون الله، وأعرضوا عن اتباعهم فيما أمروهم به، ونهوهم عنه»[١].

المبحث الثالث

تحقيق القول في مسألة: عصمة الأنبياء قبل النبوة

تحقيق القول في مسألة: عصمة الأنبياء قبل النبوة تبينه الأمور الآتية:

• **الأمر الأول**: أن الأنبياء والرسل خيار أقوامهم، ولهذا اصطفاهم الله عَزَّوَجَلَّ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ ﴾ [الحج: ٧٥].

وقال: ﴿ وَإِذَا جَآءَتۡهُمۡ ءَايَةٞ قَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ حَتَّىٰ نُؤۡتَىٰ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ رُسُلُ ٱللَّهِۘ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤][٢].

الأمر الثاني: أنه ليس في النبوة ما يستلزم أن يكون النبي قبل النبوة معصوماً لا يخطئ، ولا يذنب.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢/ ٤٢٦ - ٤٣٥).

(٢) ينظر: تفسير آيات أشكلت (١/ ١٩١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأنبياء: «قد اتفق المسلمون على أنهم معصومون فيما يبلغونه عن الله، فلا يجوز أن يقرهم على الخطأ في شيء مما يبلغونه عنه، وبهذا يحصل المقصود من البعثة.

وأما وجوب كونه قبل أن يبعث نبيا لا يخطئ، أو لا يذنب؛ فليس في النبوة ما يستلزم هذا»(١).

الأمر الثالث: يجب أن يفرق بين النبي الذي ينشأ بين قوم مشركين، لم تسبق لهم دعوة، وبين من ينشأ بين قوم مؤمنين، لهم شريعة، وبعث فيهم أنبياء، وبين من بعث إلى قوم على بقايا من دين نبي سابق.

فالنبي الذي ينشأ بين قوم لهم شريعة، وبعث فيهم أنبياء؛ لا يجوز عليه الشرك، والكفر، وكثير من المعاصي التي نزل تحريمها في شرعهم، ومن هذا القسم: أنبياء بني إسرائيل، كداود، وسليمان، وزكريا، ويحيى، وعيسى، وغيرهم -صلى الله عليهم وسلم-.

أما من نشأ بين قوم مشركين، لم تسبق لهم دعوة، ولم يأتهم نبي؛ فليس على النبي غضاضة، أو نقص، وعيب؛ إذا كان على دينهم، ومن هذا القسم: شعيب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وإبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ولوط عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «قد أخبر الله -تعالى- أن لوطا كان من أمة إبراهيم، وممن آمن له، ثم إن الله أرسله، وكذلك يوشع كان من أمة

---

(١) منهاج السنة النبوية (٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧) .

موسى، وكان فتاه، ثم إن الله أرسله، وكذلك هارون، لكن هارون ويوشع كانا على دين بني إسرائيل، ملة إبراهيم، وأما لوط فلم يكن قبل إبراهيم من قومه ملة نبي يتبعها لوط، بل لما بعث الله إبراهيم آمن له»(١).

أما من نشأ بين قوم مشركين كانوا على بقية من دين نبي سابق فهذا يكون وسطًا بين القسمين السابقين، ما بقي من الدين السابق الأظهر أنه لا يخالفه، وما كان غير ذلك فمحل بحث، ونظر، ومن هذا القسم: نبينا محمد ﷺ(٢).

---

(١) تفسير آيات أشكلت (٢٣٠ – ٢٣٢).

(٢) فائدة: يقول القرطبي في تفسيره (١٦ / ٣٩ – ٤١): «تكلم العلماء في نبينا ﷺ: هل كان متعبداً بدين قبل الوحي، أم لا؟

فمنهم: من منع ذلك مطلقًا، وأحاله عقلاً، قالوا: لأنه يبعد أن يكون متبوعًا من عرف تابعًا، وبنوا هذا على التحسين والتقبيح.

وقالت فرقة أخرى بالوقف في أمره عَلَيْهِ السَّلَامُ، وترك قطع الحكم عليه بشيء في ذلك؛ إذ لم يحل الوجهين منهما العقل، ولا استبان عندها في أحدهما طريق النقل، وهذا مذهب أبي المعالي.

وقالت فرقة ثالثة: إنه كان متعبداً بشرع من قبله، وعاملاً به، ثم اختلف هؤلاء في التعيين: فذهبت طائفة إلى أنه كان على دين عيسى، فإنه ناسخ لجميع الأديان والملل قبلها، فلا يجوز أن يكون النبي على دين منسوخ.

وذهبت طائفة إلى أنه كان على دين إبراهيم، لأنه من ولده، وهو أبو الأنبياء.

وذهبت طائفة إلى أنه كان على دين موسى، لأنه أقدم الأديان.

وذهبت المعتزلة إلى أنه لا بد أن يكون على دين، ولكن عين الدين غير معلومة عندنا.

وقد أبطل هذه الأقوال كلها أئمتنا؛ إذ هي أقوال متعارضة وليس فيها دلالة قاطعة، وإن كان العقل يجوز ذلك كله.

=

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الأمرين السابقين: «فرق بين من يرتكب ما علم قبحه، وبين من يفعل ما لم يعرف، فإن هذا الثاني لا يذمونه، ولا يعيبونه عليه، ولا يكون ما فعله مما هم عليه منفراً عنه، بخلاف الأول.

ولهذا لم يكن في أنبياء بني إسرائيل من كان معروفـاً بشرك، فإنهم نشأوا على شريعة التوراة، وإنما ذكر هذا فيمن كان قبلهم، ولكن هذا الذي ذكره يجيء في إخوة يوسف، إذا قيل: إنهم صاروا بعدما فعلوه بيوسف، فوقع منهم ما وقع قبل النبوة[1].

وأما ما ذكره -سبحانه- في قصة شعيب، والأنبياء؛ فليس في هذا ما ينفر أحداً عن القبول منهم، وكذلك الصحابة الذين آمنوا بالرسول ﷺ بعد جاهليتهم، وكان فيهم من كان محمود الطريقة قبل الإسلام، كأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه لم يزل معروفـاً بالصدق، والأمانة، ومكارم الأخلاق، لم يكن فيه قبل الإسلام ما يعيبونه به، والجاهلية كانت مشتركة فيهم كلهم.

فقد تبين أن ما أخبر عنه قبل النبوة -في القرآن - من أمر الأنبياء ليس فيه ما ينفر أحداً عن تصديقهم، ولا يوجب طعن قومهم فيهم.

=

والذي يقطع به أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يكن منسوبـاً إلى واحد من الأنبياء نسبة تقتضي أن يكون واحداً من أمته ومخاطبـاً بكل شريعته، بل شريعته مستقلة بنفسها مفتتحة من عند الله الحاكم عَزَّ وَجَلَّ...»ا.هـ، وانظر: المفهم (١ / ٣٧٥).

(١) سبق ذكر الخلاف في الأسباط إخوة يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأن الراجح عدم نبوتهم.

ولهذا لم يذكر أحد من المشركين هذا قادحاً في نبوتهم، ولو كانوا يرونه عيباً لعابوه، ولقالوا: أنتم كنتم أيضاً معنا على الحالة المذمومة، ولو ذكروا للرسل هذا قالوا: كنا كغيرنا لم نعرف ما أوحي به إلينا، بل ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠]، فقالت الرسل: ﴿إِن نَّحۡنُ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ﴾ [إبراهيم: ١١].

وقد اتفقوا كلهم على جواز بعثة رسول لم يعرف ما جاءت به الرسل قبله من أمور النبوة، والشرائع، ومن لم يقر بهذا الرسول بعد الرسالة فهو كافر، والرسل -قبل الوحي- قد كانت لا تعلم هذا، فضلاً عن أن تقر به.

فعلم أن عدم هذا العلم والإيمان لا يقدح في نبوتهم، بل الله إذا نبأهم علمهم ما لم يكونوا يعلمون، وقد قال تعالى: ﴿يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر: ١٥]...

وقال: ﴿يُنَزِّلُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرُوٓاْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢].

فجعل إنذارهم بعبادة الله وحده كإنذارهم يوم التلاق، كلاهما عرفوه بالوحي(١).

وقد كان إبراهيم الخليل قد تربى بين قوم كفار، ليس فيهم من يوحد

---

(١) تمام آية غافر: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلۡعَرۡشِ يُلۡقِي ٱلرُّوحَ مِنۡ أَمۡرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوۡمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥].

الله، وآتاه الله رشده، وآتاه من العلم والهدى ما لم يكن فيهم، كذلك غيره من الرسل.

وموسى لما أرسله الله إلى فرعون قال له فرعون: ﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٢٠﴾ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِى رَبِّى حُكْمًا وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢١﴾ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ١٨ - ٢٢].

وقال تعالى لخاتم الرسل: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴾ [يوسف: ٣]...

وقال تعالى: ﴿ تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ ﴾ [هود: ٤٩].

وقال: ﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ ﴾ [النساء: ١١٣]، الآية.

وقال: ﴿ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ ﴾ [الشورى: ٥٢]، إلى آخر السورة.

وقد تنازع الناس في حال نبينا ﷺ قبل النبوة...»[1]، إلى آخر كلامه.

---

(١) تفسير آيات أشكلت (١ / ١٩٣ - ١٩٧).

محمداً ﷺ وصانه من الشرك، وعبادة الأصنام، وحفظه من كثير من الذنوب، والمعاصي[١]، ولا يلزم أن يكون كل الأنبياء كذلك، فإن نبينا محمداً ﷺ أفضل الأنبياء، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «كان من حين ولد ظهرت فيه علامات الخير، وتغير العالم لمولده، وظهرت أمور كثيرة من دلائل نبوته، لكن هذا الذي جرى له لا يجب أن يكون مثله لكل نبي، فإنه أفضل الأنبياء، وسيد ولد آدم، والله -سبحانه- إذا أَهَّلَ عبده لأعلى المنازل والمراتب رَبَّاه على قدر تلك المرتبة، والمنزلة.

فلا يلزم إن كان نبي قبل النبوة معصوما من كبائر الإثم، والفواحش، صغيرها، وكبيرها؛ أن يكون كل نبي كذلك، ولا يلزم إذا كان الله قد بغّض إليه شرك قومه قبل النبوة أن يكون كل نبي كذلك.

فما عرف من حال نبينا وفضائله لا تناقض ما روي من أخبار غيره إذا كان دون ذلك، ولا يمنع كون ذلك بنبينا، ولكن الله فضل بعض النبيين على بعض، كما فضلهم في الشرائع، والكتب، والأمم، فهذا أصل يجب اعتباره»[٢].

ويلخص شيخ الإسلام ابن تيمية ما سبق بقوله: «قوله: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ﴾ [الأعراف: ٨٨]، الآية، وما في معناها:

---

(١) ينظر تحقيق القول في الأمور التي عصم منها نبينا محمد ﷺ منها في: تفسير آيات أشكلت (١ / ١٩٧)، فما بعدها.

(٢) تفسير آيات أشكلت (١ / ٢٣٠ - ٢٣٢).

التحقيق: أن الله -سبحانه- إنما يصطفي لرسالته من كان خيار قومه حتى في النسب، كما في حديث هرقل، ومن نشأ بين قوم مشركين جهال لم يكن عليه نقص إذا كان على مثل دينهم؛ إذا كان معروفاً بالصدق، والأمانة، وفعل ما يعرفون وجوبه، وترك ما يعرفون قبحه، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، فلم يكن هؤلاء مستوجبين العذاب. وليس في هذا ما ينفر عن القبول منهم؛ ولهذا لم يذكره أحد من المشركين قادحاً.

وقد اتفقوا على جواز بعثة رسول لا يعرف ما جاءت به الرسل قبله من النبوة والشرائع، وأن من لم يقر بذلك بعد الرسالة فهو كافر.

والرسل قبل الوحي لا تعلمه فضلاً عن أن تقر به، قال تعالى: ﴿ يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ ﴾ [النحل: ٢] الآية.

وقال: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥]، فجعل إنذارهم بالتوحيد كالإنذار بيوم التلاق، وكلاهما عرفوه بالوحي.

وما ذكر أنه ﷺ بغضت إليه الأوثان لا يجب أن يكون لكل نبي، فإنه سيد ولد آدم، والرسول الذي ينشأ بين أهل الكفر الذين لا نبوة لهم يكون أكمل من غيره، من جهة تأييد الله له بالعلم والهدى، وبالنصر والقهر، كما كان نوح، وإبراهيم.

ولهذا يضيف الله الأمر إليهما في مثل قوله: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الحديد: ٢٦] الآية، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [آل عمران: ٣٣] الآية.

وذلك أن نوحا أول رسول بعث إلى المشركين، وكان مبدأ شركهم من تعظيم الموتى الصالحين، وقوم إبراهيم مبدؤه من عبادة الكواكب، ذاك الشرك الأرضي، وهذا السماوي؛ ولهذا سد ﷺ ذريعة هذا، وهذا»[(١)].

هذه أمور عامة وقواعد كلية ينبغي التفطن لها والتنبه إليها حين الكلام على عصمة الأنبياء قبل النبوة، أما تحقيق القول في كل نبي فباب عريض، وبحر بلا ساحل، ليس ذا موضعه، ولا مكانه، والله ولي التوفيق.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٥ / ٣٠).

الخاتمة

من أهم ما خلص إليه البحث ما يأتي:

- أن أصل العصمة في كلام العرب: المنع، وقيل: الحفظ، وقيل: الربط، ثم صارت بمعنى: المنع.

وقيل: أصل العصمة: التمسك بما يعصمك، ويمنعك، وكلها معان متقاربة، والذي يظهر أن التعريف الاصطلاحي الجامع للعصمة هو: حفظ الله عَزَّوَجَلَّ ومنعه لعبده من الوقوع في الذنوب والمعاصي ابتداء، أو من الإقرار عليها، أو من الإصرار عليها، وعدم التوبة منها انتهاء، وهذا التعريف يشمل الأنبياء والرسل، وغيرهم.

- أن الفروق بين عصمة الأنبياء وعصمة غيرهم من آحاد الأمة من عدة جهات: **الأولى: من جهة أصل العصمة**: فالأصل في الأنبياء والرسل أنهم معصومون إلا ما قيل في الصغائر، أما الأصل في غير الأنبياء والرسل أنهم ولو بلغوا ما بلغوا فهم غير معصومين، **والثانية: من جهة حكم العصمة**: فهي واجبة في حق الأنبياء والرسل، أما غيرهم فعلى سبيل الجواز، فقد يعصم من بعض الذنوب، ولا يعصم من البعض الآخر، **والثالثة: من جهة الذنوب التي قد تقع من الأنبياء والرسل ومن غيرهم**: فالأنبياء والرسل معصومون من جميع الذنوب إلا الصغائر؛ على الصحيح، والصغائر وإن وقعت من الأنبياء فإن العصمة في حقهم تأتي في عدم إقرارهم عليها، وعدم إصرارهم،

والعصمة من عدم التوبة منها، وهذا ما لا يتأتى لغير الأنبياء، أما غير الأنبياء فالأصل أنهم غير معصومين من جميع الذنوب، وقد يعصم الله عَزَّوَجَلَّ من يشاء من خلقه عما يشاء من الذنوب.

- أن الناس اختلفوا في عصمة الأنبياء والرسل اختلافـًا كبيراً فمنهم من غلا في نفي العصمة، فقال بعدم عصمة الأنبياء عن الكبائر والصغائر مطلقـًا، حتى الكذب في البلاغ، ومنهم من غلا في إثباتها، فقال بعصمة الأنبياء من الصغائر والكبائر، ولو سهواً، وبين هذين درجات، وأقوال.

- أن الناس اختلفوا في مسألة: عصمة الأنبياء قبل النبوة: فأثبتها بعضهم، ونفاها بعضهم، ولكل دليله؛ مما هو منثور في هذا البحث.

- أن تحقيق القول في مسألة: عصمة الأنبياء قبل النبوة: أن الأنبياء والرسل خيار أقوامهم، ولهذا اصطفاهم الله عَزَّوَجَلَّ، ومع هذا فليس في النبوة ما يستلزم أن يكون النبي قبل النبوة معصومـًا لا يخطئ، ولا يذنب، ولكن يجب أن يفرق بين النبي الذي ينشأ بين قوم مشركين، لم تسبق لهم دعوة، وبين من ينشأ بين قوم مؤمنين، لهم شريعة، وبعث فيهم أنبياء، وبين من بعث إلى قوم على بقايا من دين نبي سابق، فالنبي الذي ينشأ بين قوم لهم شريعة، وبعث فيهم أنبياء؛ لا يجوز عليه الشرك، والكفر، وكثير من المعاصي التي نزل تحريمها في شرعهم، مثل: أنبياء بني إسرائيل، أما من نشأ بين قوم مشركين، لم تسبق لهم دعوة، ولم يأتهم نبي؛ فليس على النبي غضاضة، أو نقص، وعيب؛ إذا كان على دينهم، وهذا مثل: شعيب

عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وإبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ولوط عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، أمّا من نَشأ بين قومٍ مشركين كانوا على بقيّةٍ من دين نبي سابق فهذا يكون وسطـًا بين القسمين السابقين، ما بقي من الدين السابق فالأظهر أنه لا يخالفه، وما كان غير ذلك فمحلّ بحث، ونظر، وهذا مثل: نبينا محمد ﷺ.

- أن الله عَزَّوَجَلَّ حفظ نبينا محمداً ﷺ وصانه من الشرك، وعبادة الأصنام، وحفظه من كثير من الذنوب، والمعاصي، ولا يلزم أن يكون كل الأنبياء كذلك، فإن نبينا محمداً ﷺ أفضل الأنبياء، والرسل.

فهرس المصادر

- الأحاديث المختارة أو (المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما)، ضياء الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الواحد، المقدسي، دراسة، وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور: عبد الملك بن عبد الله، بن دهيش، دار خضر للطباعة، والنشر، والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

- الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ.

- الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد، الدكتور / صالح بن فوزان الفوزان، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.

- الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين أبو بكر البيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- أصول الدين، محمد البزدوي، تحقيق الدكتور: هانز بيتر لنس، ضبطه وعلق عليه الدكتور: أحمد حجازي السقا، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٤٢٤هـ.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، خرج آياته، وأحاديثه: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

- بدائع الفوائد، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تقريظ وتقديم الدكتور / وهبة الزحيلي، دار الخير بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

- تأويل مشكل القرآن، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره / السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد ابن جزي، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- التعريفات، الشريف علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.

- تفسير آيات أشكلت، أحمد بن عبد الحليم، شيخ الإسلام، ابن تيمية، دراسة، وتحقيق / عبد العزيز بن محمد الخليفة، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ.

- تفسير ابن عطية، لعبد الحق، بن عطية، الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

- تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر، بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.

- تفسير الطبري، لمحمد بن جرير، الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

- التفسير الكبير، محمد بن عمر فخر الدين الرازي، قدم له / هاني الحاج، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه / عماد زكي البارودي، المكتبة التوقيفية، القاهرة.

- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ.

- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد، بن أحمد، القرطبي، اعتنى به، وصححه: الشيخ: هشام سمير البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- جامع الترمذي، لمحمد بن عيسى، الترمذي، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- جمع الجوامع في أصول الفقه، عبد الوهاب بن علي السبكي، دراسة

وتحقيق: الطالبة الباحثة عقيلة حسين، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة تخصص أصول الفقه في الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، إشراف الأستاذ الدكتور: محمد عبد النبي، السنة الجامعية: ١٤٢٦ - ١٤٢٧هـ.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ.

- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور / عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

- الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، تحقيق / مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الألوسي، قرأه، وصححه: محمد حسين العرب، دار الفكر، بيروت.

- زاد المسير في علم التفسير، لعبد الرحمن، بن علي، الجوزي، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٥هـ.

- سنن ابن ماجه، لمحمد، بن يزيد، ابن ماجه، دار السلام، الرياض،

الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث، السجستاني، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- سنن النسائي الصغرى، لأحمد بن شعيب، النسائي، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد، الحسين بن مسعود، بن محمد البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وَزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

- شرح العقيدة السفارينية، محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر، أحمد، بن محمد، الطحاوي، حققه، وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

- الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، للقاضي أبي الفضل، عياض اليحصبي، دار الفكر، بيروت.

- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البستي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج، القشيري، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل، البخاري، دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، حققه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه، وقدم له: الدكتور. علي بن محمد، الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، دار صادر، بيروت.

- عصمة الأنبياء، فخر الدين الرازي، تقديم مراجعة: محمد حجازي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د: مهدي المخزومي، د: إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي، بن حجر، العسقلاني، رقم كتبه، وأبوابه، وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه، وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب، راجعه: قصي الدين محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن رجب الحنبلي، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥هـ.

- الفصل في الملل والأهواء والنحل، محمد علي بن حزم، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- الفقه الأكبر (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)، ينسب لأبي حنيفة النعمان، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- كشف الأستار عن زوائد البزار، علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ.

- لوامع الأنوار البهية، وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية، محمد السفاريني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.

- المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية، البحرين، ودار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، إعداد: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، ١٤٢٥هـ.

- المحتضرين، أبو بكر عبد الله ابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

- المحصول، فخر الدين الرازي، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

- مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق وتعليق / محمد البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦هـ.

- المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله، الحاكم، إعداد: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

- مسند الإمام أحمد، لأحمد بن حنبل، الشيباني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- معالم التنزيل، البغوي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى،

١٤٢٣هـ.

- معاني القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وَمحمد علي النجار وَعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.

- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق / طارق بن عوض الله بن محمد وَعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

- معجم الصحاح، لإسماعيل بن حماد، الجوهري، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

- الروض الداني (المعجم الصغير)، سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، اعتنى به: الدكتور. محمد عوض مرعب وَالآنسة فاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

- المعجم الكبير، أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الزهراء، الموصل، الطبعة

الثانية، ١٤٠٤هـ.

- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، قدم له وضبط نصه وعلق عليه وخرج أحاديثه / علي بن حسن الأثري، راجعه / بكر أبو زيد، دار ابن عفان، الخبر، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم، الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أحمد بن عمر القرطبي، حققه، وعلق عليه، وقدم له: محيي الدين ديب مستو، ويوسف على بديوي، وأحمد محمد السيد، ومحمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ.

- المنتقى من كتاب الطبقات، أبو عروبة الحسين بن محمد، عني بتحقيقه: إبراهيم صالح، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

- منهاج السنة النبوية، أحمد بن عبد الحليم شيخ الإسلام ابن تيمية،

تحقيق الدكتور. محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

- الملل والنحل، محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق / أمير علي مهنا وَعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤١٩هـ.

- موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور، أ. د. حكمت بن بشير، بن ياسين، دار المآثر للنشر، والتوزيع، والطباعة، المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

- النبوات، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور / عبد العزيز الطويان، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير)، اعتنى به / رائد بن صبري ابن أبي علفة، بيت الأفكار الدولية.

فهرس الموضوعات